الحُروفيّون وفنُّ التّحريف

فصل آخر من الرَّدّ على صاحب كتاب (النحويون والقرآن)

لإمام اللغة والنحو والأدب

أبي الخطّاب الطائيّ الموصليّ

رجعنا إلى كتاب ردّ مؤلف (النحويون والقرآن) علينا لنرى ما يمكننا أن نقف عليه من الخطأ أو الصواب، فلَكأننا –ونحن نستعرضُ حججَ المؤلف ونستكشف أفكاره– كنّا نقلّبُ بالعصا في سلّة مهملاتٍ لأحد الصحفيين. . فما هيَ إلا ابتداءاتٌ فاشلة وكتاباتٌ مقتطعة ومحاولاتٌ مُجهَضَة ومشاريعُ أفكارٍ غير مكتملة تشتملُ عليها أوراقٌ منزوعةٌ طواها الصحفيُّ بيده ورماها وراء ظهره وهو يحاولُ أن يجد العبارات المناسبَةَ لموضوعه. . فإنْ تمّ لأحدٍ أن يعثرَ على فكرةٍ واضحةٍ أو مقالةٍ كاملةٍ من مثل هذه الأوراق فقد يتمُّ ذلك لقارئ كتاب المؤلف.

ويرجعُ سببُ ذلك –فيما نظنّ– إلى أنّ المؤلف لم يكتب ردّه ليُفهم الناس أو يزيدَهم علماً وإنما ليقولَ طلابُه: كتب الدكتور ردّاً. . وهو كلّ ما أراده المؤلف، لأنّ هؤلاء الطلاب هم من تكلّفَ إخراج كتابه من أجلهم. أمّا ماذا كتبَ وأين يوضعُ من مقياس الصواب والخطأ وما وزنه في كفّة النقد فأمورٌ أبعدُ ما تكون عن اهتمام المؤلف وطلابه. ولا عجبَ فقد أصبحت الكتب والتآليف في جامعاتنا كملصَقات الدعاية الملوّنة: لا تجد وراءها إلا الحائط. . وانفتح المجالُ أمام الجميع أن يقولوا ما يشاؤون في كتبهم ويدّعوا ما يريدون من الألقاب ويزعموا ما يرضون لأنفسهم من الأوزان والمراتب. . وهو ما نتج عنه أساتذةٌ من أمثال المؤلف يُخرجون الكتب. . فلو أنّ متسوّلاً عثر في طريقه بدفتر صكوك مصرفيّة فجلس يملؤها بمبالغ خياليّة ووقّع عليها باسمه ثمّ ذهب إلى المصرف فسحبَ تلك المبالغ أموالاً فاغتنى وأثرى –لجاز أن تكون هذه الكتبُ كتباً معتبرَةً في النحو واللغة !

وقد قلنا سابقاً إنّ الحروفيين لا قِبَلَ لهم بمناظرة الناقدين ومدافعتهم، ولكنّهم حين يضطرون لذلك –كما اضطرّ المؤلف– فإنّ لديهم في سوق التلفيقِ بضاعةً رائجة. . ولهم في فنّ التحريفِ أصولاً معروفة. . فلا أسهلَ عليهم من تغيير الموضوع وتحويل المسألة حتى تضيع الحقيقة. . وترى أحدهم في ذلك كالذي تسأله: كيف حالك؟ فينظرُ في ساعته ويجيبك: الثانيةَ إلا عشر دقائق! . . وهم قد مَرنوا على هذا التمويه فأصبح طبيعةً في كثيرٍ منهم كلما صُدموا من العلم وحججه بما لا يستطيعون معه صرفاً ولا نصرا.

على أنّ لنا في مناظرة هؤلاء الحروفيين رأياً قديماً . . وهو أننا وإنْ لم ننتفع شيئاً بما يقولون ويكتبون فلا أقلَّ من أن ننبّهَ على أخطائهم ونبيّن الصواب ليسترشد به المتطّلعون ويسترفد منه المتحقّقون . . وإذا امتنع علينا أن نجعلَ سمّ الأفعى غير سامٍّ فيمكننا أن نستعمله لإنتاج الترياق المضادّ له . . فإن صعُبَ علينا أن نطمر الهاوية في بعض المواضع وضعنا أمامها إشارات تحذيريّة مضيئة ومضينا . . ولأجل ذلك نكتب هذه الفصول .

ونريدُ هنا أن نقف على فنّ التحريف لدى المؤلف في كتاب ردّه علينا، وهو ما كنّا اتهمناه به في قراءته لنصوص النحويين القديمة، فإذا به يتّبع الأسلوب عينَه في قراءة نقضنا لكتابه . وقد تجلّى هذا التحريف في ثلاثة أشكال مختلفة: **الأول**، أن يتحرّفَ عن أصل المسألة ويحوّلها إلى مسألة أخرى حتى يُخيّل للقارئ الخبير أنّ الرجل يردّ على كتاب آخر غير (الحروفيون والقرآن) . **الثاني**، أن يقتطع من النصوص جزءً ويغيّب جزءً آخر حتى يُعمّيَ على القارئ ويُشكّكه بالنص الأول . **الثالث**، أن يفهمَ من النصوص ويُحمّلها ما لم توضع له، وهذا البابُ عجيبٌ حقّاً، إذ يبدو للناظر في ردّ المؤلف وكأنّ الأخيرَ يقرأ غيرَ المكتوب أو كأنّه يكتبُ الردّ قبل أن يقرأ المسألة .

ولكلّ صنف من أصناف التحريف المذكورة أمثلة كثيرة لا يُخطئها من يطلبها في كتاب ردّ المؤلف، وسنعرض لبعضها في ما يأتي من هذا الفصل، ولكننا سنتناول قبل ذلك بعض ما خطّأنا فيه المؤلف ونردّ عليه، ومنه قوله:(١)

> وأوقع ذو الإمامات الثلاث نفسه في خطأ ظاهر، إذ قال في سياق اعتذاره للفراء «.... لأن النساء تأنيث ليس بحقيقي، إنما هو تأنيث الجمع، نحو الجمال والجذوع، فالتذكير حسن والتأنيث حسن»(١).
>
> النساء تأنيث غير حقيقي! قياساً على الجمال والجذوع!!
>
> والحق أن القول بأن النساء تأنيث غير حقيقي قياساً على الجمال والجذوع إنما هو خطأ فاضح، فتأنيث الجمال تأنيث مجازي لأن مفرده مذكر، وتأنيث الجذوع تأنيث مجازي، إذ مفرده الجذع مذكر، والنساء مؤنث حقيقي زاده الجمع تأنيثاً، فلا وجه لقياس المؤنث الحقيقي على المؤنث المجازي في هذا الشأن.
>
> وقد عرَّف أسلافنا المؤنث الحقيقي بأنه « ما له مذكر من جنسه» .
>
> فاذا لم تكن النساء «مؤنثاً حقيقياً»
>
> فمن المؤنث الحقيقي – يا ذا الامامات الثلاث ؟!!
>
> **فهل ثمة فضيحة افضح وأوضح من هذه الفضيحة الاماماتيه – يا ذا الامامات الثلاث ؟**
>
> وإذا كان أبو علي الفارسي قال ذلك – كما زعم ذو الإمامات الثلاث(٢) – فهو مخطئ أيضا.

---

(١) ذو الإمامات الثلاث: ١٢٥

المؤلف . . وأبو علي الفارسي . . ومسألة (النساء تأنيث غير حقيقي)

فالقولُ بأن (النساء) تأنيث غير حقيقي هو إذن خطأ ظاهر وفاضح على حدّ علمِ المؤلف ورأيه الذي استقاه من تعريف الأسلاف للمؤنث الحقيقيّ . . وإذا كانت تلك العبارة من تلفيقنا فنحن مخطئون وإذا كانت من نصّ أبي علي الفارسي فهو مخطئ أيضاً .

ونقول أولاً: إننا كنا واضحين في كتابنا عندما نأتي بالنصوص من الكتب، إذ كنا نجعلُ النصّ بالخط العريض كي يتميّز الكلام المنقول عن كلامنا، وهذا ما فعلناه بالعبارة التي نقلها المؤلف، ثم إننا أشرنا إلى أنها من كلام الفارسي، ولكنّ المؤلف نسبها إلينا وأوقع الخطأ علينا فيها ثم عاد فاستدرك بأنّ صاحب العبارة مخطئ ولو كان أبا علي الفارسي . .أستاذ علماء القياس! وما كان أحراه أن يرجع إلى كتاب (الحجة للقراء السبعة) لكي يتأكد من صحة نقلنا منه بدلاً من تضليل القراء والتشكيك بنسبة القول للرجل، ويبدو أنّه لا يملك (الحجة) ولا الوقت للبحث فيه . ونحنُ نُطمئنُ المؤلف أن العبارة للفارسيّ في (الحجة) وليست لغيره .

فالمؤلف الحروفيُّ إذن يهزأ برأي الفارسي ويجعل ذلك فضيحة إماماتية لا أوضح ولا أفضح منها . . إنه تحدٍّ صارخٌ ينمّ عن ثقة عالية بالنفس يبديها المؤلف الحروفيّ هنا . .ولعلّه يريدُ بذلك أن ينتصف لنفسه من اتهامنا له بعدم فهم معنى القياس(١) . . فهو يهاجمُ أستاذ القياس ويُخطّئه لينفيَ عنه تهمة الجهل . . .ولننظر لنرى:

إذا رجع القرّاء إلى صفحة ١٦٩ من (النحويون والقرآن) فسيجدون أنّ الفصل الذي رددنا عليه، وهو بعنوان (لو كان بالتاء لكان أجود)، أقلّ من خمسة أسطر . . ولم يزد المؤلف بعد انتقاد الفرّاء على الاستشهاد بقوله تعالى: (**وقال نسوة في المدينة**) محتجّاً بها على عدم اتصال الفعل بالتاء لجماعة النساء .

ونحن نقول: ألم يكلف المؤلف نفسه –وقد احتجّ بالآية– أن ينظر في تفسيرها أولاً؟ إذ لو أنّه فتح **الكشاف** عندها لوجد الزمخشريّ يقول: **وَقالَ نِسْوَةٌ: وقال جماعة من النساء . . . .والنسوة: اسم مفرد لجمع المرأة وتأنيثه غير**

---

(١) هذه التهمة أثرت في المؤلف كثيراً فراح يردّدها في كتاب ردّه متظلماً يستعطفُ بها قلوب القرّاء، وسنعرضُ لها فيما يأتي.

حقيقي كتأنيث اللمّة، ولذلك لم تلحق فعله تاء التأنيث (١) . . ولو نظر في (الدر المصون) لألفى السمين يفصّل الأقوال في حكم (النسوة) ثم يقول: **وعلى كل قولٍ فتأنيثها غير حقيقي باعتبار الجماعة، ولذلك لم يلحق فعلَها تاءُ التأنيث.** (٢)

والسؤال هنا: كيف يحتجّ المؤلف بآية لم يقرأ تفسيرها ويعرف توجيهها النحوي على الأقلّ؟ وإذا كان قد قرأ ذلك، فكيف يجعل عبارة الفارسيّ خطأً ظاهراً وفضيحة واضحةً وقد أكّد عبارته كثيرٌ من المفسرين؟ وكيف يحتجّ بآية هي أول حجّة عليه في تخطئته للفارسيّ؟؟ أم أنّ الزمخشريّ والسمين مخطئان أيضاً؟

لندع أهل التفسير فربّما حابوا الفارسيّ وأخذوا بقوله دون فهم ولا نظر. . ولنتّجه إلى الأسلاف في النحو الذين نقل المؤلف عنهم تعريف المؤنث الحقيقي كما رأينا . . . وهو نقل يدلّ –ظاهراً– على شدة تمسك المؤلف بهؤلاء الأسلاف وسعة اطلاعه على كلامهم. .

يقول المبرد (ت ٢٨٥ هـ): **وَلَو كَانَ مؤنثُ الاسْم لَا معنى لتأنيث وَلَا تذكير تَحْتَهُ كَالدَّار وَالنَّار وَمَا كَانَ غير ذَلِك ممَّا لَيست لَهُ حَقِيقَة التَّأْنِيث لجَاز أَن تذكر الْفِعْل إِن شِئْت فَتَقول أطفئ نارك وَجِيء نساؤك لِأَن هَذَا إِنَّمَا هُوَ تَأْنِيث الْجمع كَمَا قَالَ الله جلّ ثَنَاؤُهُ: (وَقَالَ نسْوَة فِي الْمَدِينَة)** (٣) . . هذا أحد أقدم الأسلاف في النحو وهو يؤيد ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسي من قبل أن يولد أبو علي الفارسي (٤) . . فكيف ندّ عن المؤلف هذا الكلام من أحد الأسلاف؟؟

ولننتقل إلى ابن السرّاج (ت ٣١٦ هـ) وهو أحد الذين قرأ عليهم الفارسيّ النحو، أي أنه أستاذ الفارسي في النحو، وهو يقول: **أما قوله تعالى: (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ)، فإنما جاء على تقدير جماعة فهو تأنيث الجمع ولا واحد لزمه التأنيث فجمع عليه، فلو كان تأنيث الواحد للزمه التاء كما تقول: قامت المسلمات، لأنه على "مسلمة" وتقول: قامت الرجال لأنه تأنيث الجمع** (٥) . . . . ويعود ليفصّل رأيه في موضع لاحق من كتابه (الأصول) فيقول:

---

(١) الكشاف: ٤٦٢/٢

(٢) الدر المصون: ٤٧٥/٦

(٣) المقتضب: ٥٩/٤

(٤) ولد الفارسي سنة ٢٨٨هـ

(٥) الأصول في النحو: ١٧٤/١

وإنما قلت: قالت النساء بمنزلة جاءت الإبل والكلاب وما أشبه ذلك، وليس تأنيث النساء تأنيثًا حقيقيًا، وإنما هو اسم للجماعة: تقولُ: قال النساء إذا أردت الجمع، وقالت النساء إذا أردت معنى الجماعة؛ لأن قولك النساء وما أشبهه إنما هو اسم حملته للجمع .[1]

هؤلاء هم من الأسلاف الذين نقل المؤلف عنهم تعريف المؤنث الحقيقيّ، وهم مجمعون على أن (النسوة) و (النساء) تأنيث غير حقيقيّ. . . فماذا يقول المؤلف لهؤلاء الأسلاف؟؟ وكيف غابت عنه هذه النصوص؟؟

وماذا يقول للعكبريّ الذي أفرد باباً بعنوان: (**جَوَاز تذكير الْفِعْل مَعَ الْمُؤَنَّث غير الْحَقِيقِيّ**) ذكر فيه قوله من حَدِيث الْمِعْرَاج: "**لَو صلى رَسُول الله [صلى الله عَلَيْهِ وَسلم] لكتب عَلَيْكُم صَلَاة فِيهِ كَمَا كتب عَلَيْكُم صَلَاة فِي الْبَيْت الْعَتِيق**". . **قال: كتب فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِغَيْر تَاء؛ لِأَن الصَّلَاة تأنيثها غير حَقِيقِيّ، فَيجوز تذكير الْفِعْل وتأنيثه كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَقَالَ نسْوَة فِي الْمَدِينَة﴾** . .[2]

بل ماذا يقول لابن هشام وهو يؤكّد مذهب الفارسيّ ويشهد شهادة صارخةً في تعضيد عبارته عندما قال: **وَمن النَّوْع الأول أَعنِي الْمُؤَنَّث الظَّاهِر الْمجَازِي التَّأْنِيث أَن يكون الْفَاعِل جمع تكسير أَو اسْم جمع تَقول قَامَت الزيود وَقَامَ الزيود وَقَامَت النِّسَاء وَقَامَ النِّسَاء قَالَ الله تَعَالَى: ﴿قَالَت الْأَعْرَاب﴾ ﴿وَقَالَ نسْوَة﴾ وَكَذَلِكَ اسْم الْجِنْس كـ : أَوْرَق الشّجر وأورقت الشّجر فالتأنيث فِي ذَلِك كُله على معنى الْجَمَاعَة والتذكير على معنى الْجمع، وَلَيْسَ لَك أَن تَقول التَّأْنِيث فِي النِّسَاء والهنود حَقِيقِيّ لِأَن الْحَقِيقِيّ هُوَ الَّذِي لَهُ فرج والفرج لآحاد الْجمع لَا للْجمع وَأَنت إِنَّمَا أسندت الْفِعْل إِلَى الْجمع لَا إِلَى الْآحَاد**[3] .

أسمعت أيها المؤلف الحروفيّ: وَلَيْسَ لَك أَن تَقول التَّأْنِيث فِي النِّسَاء حَقِيقِيّ. . أي أنّ من يقول ذلك خاطئ مخطئ لا حظّ له في النحو ولا في الاطلاع على مذاهب الأسلاف. . فأين أنت من هذه النصوص جميعاً؟؟

ثمّ دعونا نتّجه إلى أهل اللغة، فإنّ للمؤلف تآليفَ واستدراكاتٍ في اللغة قد عرفنا بعضها في فصول ماضية، لننظر

---

[1] الأصول: ١٠٢/٢

[2] إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ٧٦/١

[3] شرح شذور الذهب: ٢٢٥/١

ماذا يقولون . . حيث يطالعنا الفيّومي (ت ٧٧٠ هـ) بما نصّه: **وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَى ظَاهِرٍ مُؤَنَّثٍ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ لَمْ تَجِبْ الْعَلَامَةُ نَحْوُ طَلَعَ الشَّمْسُ وَطَلَعَتْ الشَّمْسُ (وَقَالَ نِسْوَةٌ)، (قَالَتِ الْأَعْرَابُ)** .[١] وكأننا به يلتفتُ إلى أسلافه ليدلنا على إمام آخر في اللغة قد أثبت شيئاً من ذلك في معجمه، وهو ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، حيث نقل نصّاً للفارسيّ كاملاً في مخصصه، يقول فيه: **ويدلّ على أن هَذَا التَّأْنيث لَيْسَ بِحَقِيقَةِ أَنَّك لَو سمَّيت رجُلاً بكلَابٍ أَو كعَابٍ أَو ظُرُوف أَو عُنُوق صرَفته ولَو سميت بعَنَاقٍ أَو أَتَانٍ لم تصرفه ولَذلَك جاءَ: ﴿وجاءهُم البَيّنَاتُ﴾، وقَال تعَالَى: ﴿إذا جاءكَ المُؤْمنات يُبَايِعْنَك﴾ ولَو قلت: قَالَ امرأةٌ لم يستقمْ لأَن تَأْنيث النِّساء والنِّسوة للْجمع كَمَا أَن التَّأْنيث فِي قَالَت الأعرابُ كَذلك فلَو لم يؤَنّث كَمَا لم يؤنَّث قَالَ نسوةٌ لكَانَ حسنا**[٢] .

أرأيتَ أيّها المؤلف المخذول ماذا يقول أئمة النحو . . وأئمة اللغة . . وأئمة التفسير ؟ ؟

إنّ المؤنث الحقيقي هو الذي له فرج، والفرجُ لآحاد الجمع لا للجمع . . . ولو أنّ رجلاً سُمّي (كلاباً) لكان مصروفاً في الإعراب بعكس ما لو سُمّي (كلبة) . . هل فهمتَ الآن كيف أن النساء تأنيثٌ غير حقيقيّ ؟ !

أعتقد أنّ مَن يقرأ كلَّ هذه النصوص ثم يرجع إلى كلام المؤلف السابق سيجدُ حجمَ المؤلف ورأيه يصغرُ ويصغرُ حتى يلحق بالعدم . . من شدّة تعمّق الرجُل في جهله وبُعده عن مبادئ النحو وعلوم العربيّة واعتماده على الحدس والظنّ لا على العلم والتحقّق . . فلا يحتجّ بشيء إلا ارتدّ عليه ولا يُقيم نقداً إلا انهار على رأسه . . وهو في كل ذلك لا يهدم نفسه إلا بنفسه، ولا يتعرّضُ لآراء القوم إلا فضحوا جهله وهم على بعد مئات السنين منه . . كما يتعرّضُ تمثال الثلج لأشعة الشمس فلا يلبثُ أن يذوب ويضمحلّ وإنّ الشمسَ على بعد مئات آلاف الكيلومترات عنه .

غلطة (أسلوبيّة) ! !

كنّا عرضنا في فصل سابق إحدى غلطات ثلاث عثرَ عليها المؤلف في كتابنا، وكانت تتعلق باستعمال الفعل (استقرأ) بمعنى تتبّعَ، وقد بيّنّا الصواب في ذلك . ونحن هنا نعرض غلطةً مزعومة أخرى وذلك قوله:[٣]

---

[١] المصباح المنير: ٧٠٩/٢

[٢] المخصص: ٥٦/٥

[٣] ذو الإمامات الثلاث: ١٢٢

> **والغلطة الثالثة:** هي غلطة أسلوبية، فهي إذن تتعلق بإمامته في الأدب، إذ قال:
>
> والحق أنه لا النحاس ولا سيبويه قد ضعفوا إعمال «ما»، ولم يقولوا ذلك(١).
>
> سيبويه والأخفش ضعفوا، ولم يقولوا!!!
>
> الأخفش وسيبويه هما اثنان، وليسا جماعة يا ذا الإمامات الثلاث.

يتعجّبُ المؤلف –إذن– من استعمالنا ضمير الجماعة ونحن نريدُ المثنى. . وهذا التعجّب من المؤلف هو من أدلّة جهله العميق في النحو، كأنّه حين كتب هذا الاعتراض كان مغشيّاً عليه لا يدرك مما يقولُ شيئاً. . ولا ريبَ أنّ حرصَه على إيجاد الخطأ وسعيَه لذلك كالمحموم قد أفقده صوابه فانطلق يُنكر غيرَ المنكر ويقرّ غيرَ الصواب، لا جرم أنّه فضح نفسه بنفسه، وهذا هو دأبُ الجُهّال.

ويبدو أنّ المؤلف الحروفيّ الظاهريّ لم يقرأ في كتاب الله تعالى قوله: **(وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ)**(١). . فأثبتَ ضميرَ الجمع في (لحكمهم) وإنما الكلام عن داود وسليمان، وهما إثنان فقط.

ولا قوله تعالى: **(وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ . إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ)** (٢). . . فقال (تسوروا) و(دخلوا) ثم قال (خصمان) وفي التفسير أنّهما كانا ملكَين اثنين.

ولا قوله تعالى: **(قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ)** (٣). . . فأرجع ضمير الجمع إلى اثنين فقط وهما موسى وهارون.

ولا قوله تعالى: **(فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا)**(٤). . . فجمع الآيات ولم يذكر إلا اثنتين: مقام إبراهيم وأمان الداخل إلى الحرم.

---

(١) سورة الأنبياء: آية ٧٨

(٢) سورة ص: آية ٢١-٢٢

(٣) سورة الشعراء: آية ١٥

(٤) سورة البقرة: آية ٩٧

ولا قوله تعالى: (**فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ)** (١) . . . مع أن السياق في وصف جنّتين فقط بدأ بقوله تعالى: (**وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ**) .

ونحنُ مع أننا نعتبُ على المؤلف كثيراً في عدم تنبهه لهذه الآيات، لأنه إنما أقام جُلَّ كتابه على إثبات الشواهد القرآنية ليردّ بها على ما توهّمه من أخطاء النحويين، أي إنّ هذا هو عمله وتخصصه- فإننا نستغربُ اعتراضه المتهجّم علينا دون الرجوع إلى المصادر والتأكد من أقوال العلماء في هذا (الأسلوب)(٢) ! !

ومّما يدلّ على أن عقل المؤلف كان في أمة أخرى وهو يكتبُ اعتراضه علينا أنّ تفسير هذا الأسلوب هو مما غصّت به كتبُ النحو فلم يخلُ منها كتاب . . وهذا سيبويه يقول: **وسألتُ الخليل رحمه الله عن: ما أحسنَ وُجوهَهما ؟ فقال: لأن الاثنين جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك** . . .قال: **وقد جعلوا المفردَين أيضاً جميعاً، قال الله جلّ ثناؤه: "وهل أتاكَ نبأ الخصمِ إذ تسوروا المِحرابَ. إذ دخلوا على داودَ ففزِعَ منهم قالوا لا تخَفْ خَصمانِ بَغى بعضُنا على بعض "** (٣) .

وقال في موضع آخر عند باب (**ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع**): **وقال الخليل: نظيره قولك: فعلنا وأنتما اثنان، فتكلَّم به كما تكلَّم به وأنتم ثلاثة . . . وقد قالت العرب في الشيئَين اللَّذين كلُّ واحد منهما اسمٌ على حدة وليس واحدٌ منهما بعض شيء كما قالوا في ذا؛ لأَن التثنية جمعٌ، فقالوا كما قالوا: فعلنا** (٤) .

فعُلم من ذلك أن التثنية لمّا كانت أولَ الجمع، وهو ضم شيء إلى شيء آخر، جاز في فصيح اللغة أن يُحوّل الكلام إلى الجمع في المثنى، وأن يُوصف الإثنان بالجميع . ومنه ما أفرده العكبريّ في باب (**خطاب الاثْنَيْنِ بخطاب الْجمع**) في حديث أبي موسى قوله: " **بعث رَسُول الله [صلى الله عَلَيْهِ وَسلم] أَبَا مُوسَى وَمعَاذاً إِلَى الْيمن فَقَالَ لَهما: يسروا وَلَا تُعَسِّرُوا** " . . (٥)

---

(١) سورة الرحمن: آية ٥٦

(٢) جعل المؤلف هذه المسألة غلطة أسلوبية، وهي في الحقيقة مسألة نحوية..فهو قد أخطأ في المسألة ووصفها معاً!

(٣) كتاب سيبويه: ٤٨/٢

(٤) كتاب سيبويه: ٦٢٢/٣

(٥) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ١٢٥/١

ولو كان المؤلف نحوياً حقاً لكان عرف حقيقة هذه المسألة من كتب النحو في أبوابها وفي غير أبوابها . . وإلا فأيّ كتاب نحو لا يحوي في فصل التوكيد قولهم في الأمثلة: (قام الزيدان أنفسهما)، ويفسرون اختيار الْجمع على الْإِفْرَاد بأنّ التَّثْنِيَة جمع فِي الْمَعْنى ؟ ؟ ! ألم يطّلع المؤلف على شيء من ذلك خلال مسيرته الخمسينيّة في علم النحو ؟ ؟

فإذا تركنا النحو واتجهنا إلى اللغة، وهي مضمار آخر أبدع فيه المؤلف كما نعلم، أفلم يقرأ حضرته نصّهم على **أن التثنية وُضعَ لفظُها بعد الجمع لمَسيس الحاجة إلى الجمع كثيرا ولهذا لم يُوجد في سائر اللغات تثنية، والجمع موجود في كل لغة، ومِنْ ثمّ قال بعضهم: أقلُّ الجمع اثنان كأَن الواضع قال: الشيءُ إما واحدٌ وإما كثير لا غيرُ فجعل الاثنين في حدّ الكثرة**[1] . . . . ثمّ ألم يعلم بأنّ جمهور اللغويين ذهبوا إلى إطلاق كلمة: "الجمع" على المثنى، فالجمع عندهم ما دل على اثنين أو أكثر ؟ ؟ !

وإذا غفرنا للمؤلف عدم اطلاعه على مراجع اللغة أيضاً، أفلم يخبره أحدٌ بأن كثيراً من اللغويين المحدثين والمعاصرين أجازوا هذا (الأسلوب): أعني إطلاق الجمع على المثنى، واعترفوا بفصاحته ووروده في مواضع كثيرة من كلام العرب ؟ ؟ [2]

فإذا كان المؤلف يجهل كلّ ذلك، فبأي حقّ يعترضُ على شيء لا علم له فيه ولا خبرة ولا اطلاع ؟ أم كيف يتجرّأُ ويُقدم على الإفتاء في مسألة لا يعرف رأسها من ذنبها ؟ أليسَ ذلك دليلاً كافياً على أنّ قولنا (**لا النحاس ولا سيبويه قد ضعفوا . . ولم يقولوا . .**) هو كلامٌ صحيحٌ فصيحٌ مليحٌ برغم أنف الحروفيّين ؟ ؟ !

القرآن وكلام العرب

لمّا كان المؤلف حروفيّاً صادقاً في حروفيّته فقد تعجّب كثيراً من تشنيعنا على فهمه بأنّ القرآن من جنس كلام العرب، فتراه يُعلن تعجّبه قائلاً: [3]

> وثمة عجيبة أخرى من عجائب ذي الإمامات الثلاث.
>
> **فالقرآن ليس من جنس كلام العرب :**

---

[1] المزهر: ٣٩/١

[2] أنظر: معجم الصواب اللغوي: ٥٩٨/١ و ٦٧٢/١ و ٩١٤/٢

[3] ذو الإمامات الثلاث: ٢١

ثمّ أعقب ذلك بكلام الناصح الواعظ وأخذ يُطلق الأحكام والقرارات كأنّه قاضٍ يُصدر الحكم بعد ثبوت الأدلة:

> القرآن – يا ذا الإمامات الثلاث هو من جنس كلام العرب في ألفاظه ودلالاتها وتراكيبها وصيغها وأحوال إعراب ألفاظها وبنائها ومواضع إعرابها، وأحكام مواضعها.
>
> - والدليل على ذلك أن الله تعالى تحداهم بأن يأتوا بمثله، ولا يمكن أن يتحداهم أن يأتوا بكلام ليس من جنس كلامهم فهم معذورون إن عجزوا أن يأتوا بمثله حينئذٍ، لأن كلامهم ليس من جنس الكلام في القرآن.

ونحنُ نسألُ المؤلف –ولا نشتم– : إذا كان القرآن من جنس كلام العرب في كلّ هذه الوجوه كما تفضلت، فلماذا عجزوا أن يأتوا بمثله لمّا تحدّاهم به؟ . . لماذا عجزوا وفيهم الشعراء والبلغاء والخطباء الذين إذا رأوا ما هو من جنس كلامهم في الألفاظ والدلالات والتراكيب استطاعوا أن يأتوا بمثله أو بما هو قريب منه؟ ألم يكونوا قبل ذلك يردّون الشعر بالشعر والخُطب بالخُطب والسجع بالسجع؟ فما بالهم أحجموا وقد جاءهم ما هو من جنس ذلك؟ بل لماذا لم يحاولوا محاكاته أصلاً إلا ما رُوي عن المتنبئين الكذابين في نصوص قليلة مضحكة؟ أم أنّك ممّن يقولون بالصرفة وأنّ الله صرَف هممهم عن المعارضة –فتكون بذلك من أصحاب النظّام؟ (١)

ألا تعتقد –حضرتك– بأن القرآن كلام الله؟ فإن كان عندك كذلك فكيف تجعل كلام الله من جنس كلام البشر؟ أتدري بمَ وصف الله سبحانه الوليد بن المغيرة وجعله به مستحقاً لعذاب سَقر؟ إقرأ سورة المدّثر حتى تصل إلى قوله تعالى: **فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ** (٢٤) **إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ** (٢٥) . . أرأيتَ يا من يقول كما قال ابن المغيرة؟ أليس القول بأن القرآن من جنس كلام العرب يشبه قوله (إن هذا إلا قولُ البشر) ؟ ؟

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار، من أئمة المعتزلة المشهورين..على أنّ آفته كما يرى الجاحظ -وكان صاحبه المقرّب- أنّه: **كان يظنّ ثمّ يقيس عليه وينسى أنّ بدء أمره كان ظنّاً**... قلنا: وهذه هي آفةُ المؤلف والحروفيين عموماً، فلا عجبَ إن كان المؤلف من أصحاب النظّام حقّاً !

إنّ القرآن ليس من جنس كلام العرب إلا باعتباره مؤلفاً من حروفهم وألفاظها ومعانيها ، ثمّ هو يعلو على ذلك بتراكيبه ويتميّزُ بخصائص استعمال تلك التراكيب ومدلولاتها ، وفي ذلك سرّ إعجازه . . ولكنْ لمّا كان الحروفيون حروفيّين . . فإنهم يرون أنّه ما دام القرآن فيه ألف وباء وتاء وجيم . . فهو من جنس كلام العرب يجوز في هذا ما يجوز في ذاك . . ولا عجبَ فإنّهم لو وُضعوا أمام كتب للفيزياء والكيمياء والطب واللغة لكان كلّ ذلك عندهم من جنس واحد ما دامت تلك الكتب بالعربيّة . . لأنها أخيراً لا تعدو كونها حروفاً مسطوراً بعضها إلى بعض . . وذلك مبلغ علم الحروفيين وغايةُ تفكيرهم . (١)

إننا نعلم أن المؤلف لن يفهم مما نقول شيئاً ، ولذلك سنحيله إلى ما قاله أرباب هذا العلم وفرسان هذا الميدان، ونختار منهم الباقلاني، حيث يقول في كتابه عن إعجاز القرآن عند قصة المغيرة حين بعثه القوم: **وأرادوا أن يأتيهم بما عنده فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم سورة (حم) السجدة، من أولها حتى انتهى إلى قوله: (فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ) ، فوثب مخافة العذاب، فاستحكوه ما سمع فذكر أنه لم يفهم منه كلمة واحدة، ولا اهتدى لجوابه. ثم قال: ولو كان ذلك من جنس كلامهم لم يخف عليه وجه الاحتجاج والرد** (٢) . .

فماذا يقولُ المؤلف رداً على الباقلاني ؟ وماذا يقول له أيضاً عندما تكلّم عن الفرق بين كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) وبين القرآن، فقال: **قد علمنا أن القدر الذي بين كلامهم وبين كلام النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج إلى حد الإعجاز، ولا يتفاوت التفاوت الكثير، ولا يخفى كلامه من جنس أوزان كلامهم، وليس كذلك نظم القرآن، لأنه خارج من جميع ذلك** (٣) ؟ ؟

---

(١) وهو كذلك السرّ في أنّ هؤلاء القوم لا يتصعّبُ عليهم أن يكتبوا في أيّ علم، وها هو المؤلف -كما رأينا- قد كتب في النحو واللغة وضرائر الشعر وغيرها مع أنّ تخصصه هو أحد هذه العلوم فقط، ولو طلبوه إلى كتابة الدستور ووضع القوانين لمَا تردّد لحظة، فكلّ ذلك عنده نصوص، والنصوص كلمات، والكلمات حروف، وهو حروفيّ..فما الذي يمنع؟..ثمّ لا تسألْ بعد ذلك ولا تنتقد إذا رأيتَ خلطاً ولبطاً لأنك ستكون حينها من الذين يشتمون بما يجهلون !

(٢) إعجاز القرآن للباقلاني: ١/ ٢٨

(٣) إعجاز القرآن للباقلاني: ٢٩٤/١

فإذا استوعبت أيها المؤلف كلام الباقلانيّ وفهمته فهاك ما نقله السيوطيّ في **الإتقان** وهو يتحدث في أوجه إعجاز القرآن قائلاً: **وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ كَوْنُهُ خَارِجًا عَنْ جِنْسِ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ النَّظْمِ وَالنَّثْرِ وَالْخُطَبِ وَالشِّعْرِ مَعَ كَوْنِ حُرُوفِهِ فِي كَلَامِهِمْ وَمَعَانِيهِ فِي خِطَابِهِمْ وَأَلْفَاظِهِ مِنْ جِنْسِ كَلِمَاتِهِمْ وَهُوَ بِذَاتِهِ قَبِيلٌ غَيْرُ قَبِيلِ كَلَامِهِمْ وَجِنْسٌ آخَرُ مُتَمَيِّزٌ عَنْ أَجْنَاسِ خِطَابِهِمْ**(١) . .

هِه أيها الحروفيّ شمّر عن ساعدَيك الآن وردّ على الباقلاني والسيوطيّ إن استطعت . . وإلاّ فارجع عن فهمك الخاطئ ورأيك المأفون، واحترم قول العلماء المتخصصين واقبض عليه فإنّك إن لم تفعل أوقعتَ نفسك في مهاوي الزلل والخطل وكشفت تقصيرك وجهلك في مسائلَ لا يجهلها إلا جاهل !

الجواز على قبح

هذا مصطلح لا يكاد أيّ مشتغل بعلم النحو يجهله . . لأنّ إجازة حكم نحوي ما قد تكون مباحة أو مكروهة، والجواز على قبح هو المصطلح المستعمل لوصف الإجازة المكروهة. لكنّ المؤلف الغرّ لمّا وصل إلى نصّ الصبان الذي قال فيه معلقاً على بيت لابن مالك: **ومذهب المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به في التسهيل وأشار إليه هنا بقد لأن تقليل الجواز كناية عن قبحه**، فهم منه أنّ وصف التقليل يفيد القبح في كلّ موضع . . . وإنما قال الصبّان (تقليل الجواز) . . فخلط المؤلف بين تقليل الجواز وبين تقليل الاستعمال . . وهما مصطلحان مختلفان جداً . . ولو كان لصاحبنا أدنى درجات الفقه في النحو لَما فهم الكلام على غير وجهه، ولكنّ فكرَه الحروفيّ يأبى إلا أن يعملَ كبطاريّة هابطة الشحن ! . . ولننظر إلى الموضوع من جهات مختلفة:

١ . لقد خصّص الصبّان كلامه عن ابن مالك في شرح قوله:

وقس وكاستفهام النفي وقد ... يجوز نحو فائز أولو الرشد

فجعل قوله (وقد يجوز) تقليلاً للجواز وهو كناية عن القبح، اضطرّ إليها ابن مالك ليستقيم له الشعر، ولكنّ الصبّان ذكر بأنّ ابن مالك كان قد صرّح بالجواز على قبح في كتاب التسهيل . . فليس هناك ما يدعو النحويين إلى

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ٤/١٧

أن يكنوا عن (القبح) بالقلّة، لأنهم مجاهرون بذلك وهو من مصطلحاتهم كما قلنا، ولو ذهبنا نتتبع قولهم (جائز على قبح) في كتب النحو لأخرجنا آلاف المواضع ! ! . . لكنّ المؤلف حوّل بفهمه السقيم معنى كلام الصبّان إلى تعميم الكناية بالقلة عن القبح، في حكم الجواز وغيره، ثمّ أقام عليه استنتاجه وفصله المضحكَين .

٢ . أما استنتاجه فهو أنّ الكناية بالقلة عن القبح هو أصل من أصول النحويين . . قال المؤلف: [1]

> وما يحمل على إنكار وصف ما يرد في القرآن بالقلة أنّ القلة تعني في أصولهم القبح.

أمّا كيف توصّل سعادتُه إلى هذا الأصل فباستدلاله بكلام الصبّان في شرحه لبيت ابن مالك . . بالرغم من أنّ الصبّان لم يقل بأنّ تلك الكناية أصل من أصولهم، ولم يقله ابن مالك، كما لم يقله أحد من النحويين منذ عصر سيبويه حتى عصر الصبان (على مدى أكثر من ألف عام) . . ثمّ لم يكتفِ المؤلف المخذول بذلك فبنى على ما كان بناه طابقاً آخر ! . . وخرَج من هذه المعمعة الذهنيّة بتهمةٍ سافرة لجميع النحويين، فقال بعدها –أمتعَ الله به–:

> «وإنا لنرى أن وصفهم ما جاء في القرآن من الأحكام بالقلة إنما هو جُنَّة يستترون بها عن التصريح بإنكاره».

فأطلق الحكم على النحويين جميعاً باستعمالهم التقيّةَ أمام كتاب الله عزّ وجلّ . . كأنّه قد شقّ عن قلوبهم واطلع على مكنوناتها فوجدها منكرة للكثير من آيات القرآن، ولولا خوفهم من العامّة أو من السلطان لصرّحوا بإنكارهم وجاهروا بتقبيحهم . . وما أبشعها تهمةً لو كانت مستقاةً من نصّ صحيح ودليل صريح، فكيف وقد صدرَت من عقلٍ خربٍ لمؤلف قائدُه الجهلُ ورأسُ ماله الوهمُ ودليله الحدسُ والظنّ ؟ !

٣ . وأمّا الفصل المضحك فهو ما كان جعل عنوانه (ما حملوه على القلّة) في كتابه [2] . . وقد ذكر فيه عدّة أبواب زعمَ أنّ النحويين أوردوا فيها لفظ القلة وهم يريدون القبح . . وهو ما استدلّ عليه بنصّ الصبّان المذكور آنفاً . . ولو أنّ القارئ الخبير رجع إلى تلك الأبواب لعلمَ من كلام النحويين في أغلبها أنّ المقصود بالقلة قلّة الاستعمال

---

[1] ذو الإمامات الثلاث: ٣٠

[2] أنظر: النحويون والقرآن: ١١٥-١٣٠

لا قلة الجواز، كاستعمال جمع الكثرة في موضع جمع القلة، ودخول لام الابتداء على المستقبل، وحذف العائد من اسم الفاعل . . .الخ، وإنّما وهِمَ المؤلف وأساء فهم نصّ الصبان وحسِب أنّ لفظ القلّة يُكنى به عن القبح والصحيح أنّ ذلك خاصٌّ بتقليل الجواز فقط . وبذلك فإنّ كلّ هذا الفصل من كتاب المؤلف الحروفيّ ساقط مردودٌ بوجه صاحبه .

٤ . ولمّا نقضنا هراء المؤلف في أحد أبواب ذلك الفصل الهزيل، وهو الباب المتعلق بدخول الفاء على خبر الاسم الموصول إذا كان فعل الصلة ماضياً ، حيث زعم الصبان أنّ ذلك جائز على قلّة، وكشفنا أنّ هذا وهمٌ من الصبّان ينبغي أن يُحمل على الخطأ أو السهو . .إذا صاحبنا يردّ علينا قائلاً: [١]

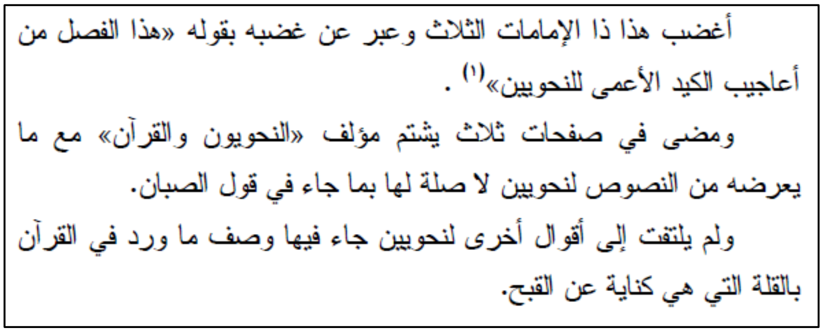
أغضب هذا ذا الإمامات الثلاث وعبر عن غضبه بقوله «هذا الفصل من أعاجيب الكيد الأعمى للنحويين»[١] .

ومضى في صفحات ثلاث يشتم مؤلف «النحويون والقرآن» مع ما يعرضه من النصوص لنحويين لا صلة لها بما جاء في قول الصبان.

ولم يلتفت إلى أقوال أخرى لنحويين جاء فيها وصف ما ورد في القرآن بالقلة التي هي كناية عن القبح.

فجعل نقضنا لهرائه شتماً لا صلة له بالموضوع، ونريد من القارئ أن يرجع إلى (الحروفيون والقرآن) : ص٨٠–٨٤ ليطلع على ما قلناه هناك . .حيث نقلنا عن سيبويه نصّاً جاء فيه بآية البروج: (**إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثمَّ لم يتوبوا فلهم عذاب جهنَّم ولهم عذاب الحريق**) شاهداً على دخول الفاء في خبر الموصول، وفعل الصلة ماض كما هو واضح . .كما نقلنا عن الأخفش نصّاً أورد فيه قوله تعالى: (**الَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ**) وقوله: (**وَالَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ**) شاهدَين آخرَين على المسألة، وفعل الصلة ماضٍ في كلَيهما . . ثم قال الأخفش: وهذا في القرآن والكلام كثير . . . .

أي أنّ ما قلّله الصبّان كثيرٌ عند النحويين السابقين . .وأنّ ما نقله في المسألة مخالفٌ لمَا قرّره النحاة الأقدمون من قبل . .وهو ما يؤيّد حمل عبارته تلك على الخطأ أو السهو، لغياب أيّ نصّ في الأرشيف النحوي يشيرُ إلى ما ذهب

---

[١] ذو الإمامات الثلاث: ٣١

إليه. أمّا صاحبنا الحروفيّ فقد أخذ عبارة الصبّان دون أن يعرف صحّتها ولا عمّن نقلها الرجل، ثمّ قال: **وليس في النص ما يحدد مذهب من القائل بذلك، مما يحمل على الظنّ أنه أمر متفق عليه، وثابت لدى النحويين**. .فجعل ظنّه هو الحاكم في المسألة وجعل كلام الصبّان هو مذهبَ جميع النحويين، وأنّه من الثابت لديهم. .مثلما جعل عبارة الصبّان في التقليل كناية عن القبح عموماً وأنّ ذلك أصلٌ من أصولهم. .وهو في كلا المسألتين كلاعب الكرة الذي يسجّلُ هدفاً في مرمى فريقه متعمّداً. .لأنّه يظنّ أنّ إحراز الهدف عموماً هو الأصلُ في اللعبة بدليلِ أنّ صوت صفّارة الحكم هو نفسه بعد كلّ هدف [١] ! !

أمّا قوله بأننا لم نلتفت إلى أقوال أخرى لنحويين. .إلخ إلخ فقد نقضناه ورددناه على صاحبه آنفاً. [٢]

المؤلف. .وسيبويه

زعم المؤلف أننا قد افترينا عليه عندما اتّهمناه بتصوير سيبويه مشعوذاً، ونحن إنما قلنا: **والغريب أنّ المؤلف يصوّر سيبويه بأنّه المشعوذ الأكبر الذي ساعدته الظروف فأخرج كتاباً في النحو مُحكماً ودقيقاً أكثر مما يجب (!) فاتّبعه النحويون على مدى قرون طويلة وازدهاهم ما فيه فكانوا من الغاوين.** [٣]

فاقتطع المؤلف جزءً من النص فلم يورد الجملة الأخيرة، ثمّ قال: [٤]

> هذه فرية مفضوحة، والذي فضحها ذو الإمامات الثلاث نفسه.
>
> ولكنني أبادر هنا إلى القول: إن من يصف سيبويه بأنه مشعوذ إنما هو أحمق لا يعرف سيبويه.
>
> وإني لأبرأ إلى الله تعالى من هذه الفرية.
>
> والدليل على براءتي منها أنّ لي كتاباً في المكتبات الآن، صدر في العام الماضي، عنوانه «الانتصاف لسيبويه ممن تجنى عليه».

---

[١] هذا اللاعب إن وُجد فلا يمكن أن يخرجَ عن أحد اثنين: مجنونٍ منفلتٍ أو متواطئ دخيل..أمّا مثاله في اللغة والنحو فإنّه لا يخرجُ عن أحد اثنين أيضاً: حروفيٍّ جاهل أو شعوبيّ حاقد..وكِلا الرجلين في كلِتا الحالين لن يناله إلا شيئان: الطردُ ونقمةُ الجماهير !

[٢] أنظر النقطة (٣) السابقة.

[٣] الحروفيون والقرآن: ١٠

[٤] ذو الإمامات الثلاث: ٢٤

قال:

> وقد فضح ذو الإمامات الثلاث هذه الفرية نفسه، إذ أحال على ص(٣٢٧) من «النحويون والقرآن»، على أن فيها ما يصور سيبويه بأنه المشعوذ الأكبر.
>
> وهذه الصحيفة تكذبه، إذ فيها إشادة بسيبويه وتعظيم له ولكتابه، وليس فيها ما ادعاه ذو الإمامات الثلاث.
>
> وإني لأضع ما قلته في هذه الصحيفة بين يدي القارئ ليحكم على أينا هو الكاذب.

ثم نقل ما قاله في صفحة ٣٢٧ من (النحويون والقرآن)، فاقتطع جزءً منها أيضاً وأخفى الفقرة الأخيرة، وهي ما كنا اعتمدنا عليه في اتهامنا له، والظاهرُ أنّه قد خبّأ كلامه وابتلعه –متعمّداً– لمّا أحسّ بخطر اطلاع القرّاء على حقيقة نيّته، ثمّ قال بعدها متظلماً ومُظهراً البراءة ومتسائلاً: [١]

> هذا ما قلته في ص٣٢٧ التي أحال عليها ذو الإمامات على أن فيها ما يصوِّر سيبويه بأنه المشعوذ الأكبر.
>
> فأين: سيبويه المشعوذ الأكبر؟
>
> وأين ما يدل على أن سيبويه هو المشعوذ الأكبر يا ذا الإمامات الثلاث؟

ونحنُ نحيلُ القرّاء إلى نفس الصفحة من (النحويون والقرآن)، ص٣٢٧، ليروا الجواب عن سؤال المؤلف المخادع هذا في نهايتها، وهو ما ابتلعه من النص عندما عرض ما قاله في تلك الصفحة، حيث قال –خسرَ وخاب–: [٢]

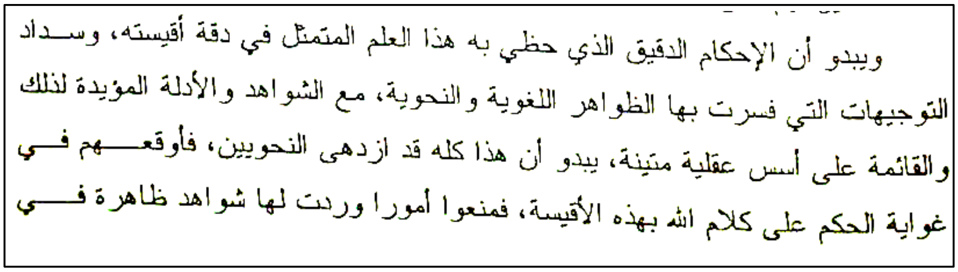

ويبدو أن الإحكام الدقيق الذي حظي به هذا العلم المتمثل في دقة أقيسته، وسداد التوجيهات التي فسرت بها الظواهر اللغوية والنحوية، مع الشواهد والأدلة المؤيدة لذلك والقائمة على أسس عقلية متينة، يبدو أن هذا كله قد ازدهى النحويين، فأوقعهم في غواية الحكم على كلام الله بهذه الأقيسة، فمنعوا أمورا وردت لها شواهد ظاهرة في

هذا هو دليلُ اتهامنا للمؤلف، فانظروا كيف قال: (ازدهى النحويين) و (أوقعهم في غواية الحكم على كلام الله) . . . أليس هذا ما ذكرناه نحنُ في كلامنا الأول عندما قلنا: **وازدهاهم ما فيه فكانوا من الغاوين**؟ ثمّ أليسَ

---

[١] ذو الإمامات الثلاث: ٢٥

[٢] النحويون والقرآن: ٣٢٧

الإغواء هو من عمل الشيطان أو مَن يعملون عمل الشياطين ؟ أوليس للإنس شياطين كما للجنّ شياطين بدلالة القرآن ونصّه ؟ (١)

فكيف أوقع سيبويه النحويين في غواية الحكم على كتاب الله بأقيسته إذا لم يكن شيطاناً من الإنس ؟ وكيف تمكن من ذلك إذا لم يؤتَ شيئاً من الخفّة والقدرة على الإقناع شبيهة بالسحر ؟ وهل الشَّعْوَذَةُ إلا: **خِفَّةٌ في اليَدِ ، وأُخَذٌ كالسِّحْرِ يُرى الشيءُ بغيرِ ما عليهِ أصْلُهُ في رأيِ العَيْنِ** ؟ (٢) . فهل يصعبُ على أيّ قارئ الآن أن يستنتج بأنّ المؤلف يصوّر سيبويه على أنّه المشعوذ الأكبر الذي ازدهى النحويين بكتابه فكانوا من الغاوين ؟ ؟ ! ومعلومٌ أننا قلنا بأنّ المؤلف (**يصور** سيبويه بأنه المشعوذ الأكبر) ولم نقل إنّ المؤلف قال ذلك بالحرف وإلا لكنّا أوردنا النص عنه وأشرنا إلى موضعه، ولكنّ المؤلف يمضي في استهتاره بعقول القرّاء ويريد إيهامهم بأننا اتهمناه بقول ذلك نصّاً . على أن المؤلف أخذته الحميّة على نفسه وصدّق الكذبة المزخرفة التي أراد تمريرها على القرّاء فقال في ردّه:

> أليس هذا الكلام كله إشادة به وبكتابه؟
>
> أليس ما ادعاه ذو الإمامات الثلاث كذباً مفضوحاً هو فاضحه؟
>
> وهو ينطوي على استغفال القارئ لاطمئنانه إلى أن الكثيرين لا يملكون «النحويون والقرآن» .
>
> وأن الذين يملكونه لا يكلّفون أنفسهم مشقة التحقق فيراجعون ما في ص٣٢٧ ثقة بإماماته الثلاث.
>
> جاءت هذه الفرية الكاذبة في مقدمة كتابه فدلت على مدى الصدق والأمانة العلمية في كل القادم من صحائفه.
>
> ألا لعنة الله على من وصف سيبويه بأنه مشعوذ.
>
> وألا لعنة الله على من وجدت في كتابه لفظة المشعوذ وصفاً لأي أحد. أو ما يستشف من كلامه أنها وصف لأي أحد.
>
> اللهم اشهد.

---

[١] إشارة إلى قوله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا). الانعام/ ١١٢

[٢] وَفِي كَلام بَعضهم: هُوَ تَصْوِيرُ الباطلِ فِي صُورَةِ الحقّ..وما نقلناه لا يكاد يخلو منه معجم في مادة (شعذ).

نقول: إننا لم ننشر نقضنا لكتاب (النحويون والقرآن) إلا بعد أن نُشِرَتْ نسخة ألكترونية من الكتاب، وكلّ من حصل على (الحروفيون والقرآن) من الإنترنت يعلم أنّ رابط الكتاب الأول موجود في نفس الموقع لكي يسهلَ على الجميع الحصول على الكتاب ونقضه معاً . فلا أصلَ لقول صاحبنا (لاطمئنانه إلى أن الكثيرين لا يملكون "النحويون والقرآن") . بل إنّ الذي يبدو مطمئناً إلى ذلك هو المؤلف، لأنّه يخلط ويموّه على القرّاء ويحذف ويقتطع من النصوص كاللصّ في وضح النهار، والظاهرُ أنه لا يعلم بأنّ كتابه قد أصبحَ على الإنترنت ووصل إلى آلاف المتابعين للموضوع، وأنّ من أراد معرفة الحقيقة لن يجد صعوبة في الحصول على الكتاب . فعُلم من ذلك أنّ المؤلف أقام ردّه على الجزء الذي كشفه من النص في صفحة ٣٢٧ مع أنّ اتّهامنا له مبنيّ على الجزء الذي أخفاه من النص، وقد بيّنّا ذلك، فرجعت كلّ أدلته ضدّه وانقلب كلّ قوله عليه بما فيه التكذيب واللعن . .أما قوله (اللهم اشهد) فإنّنا نقرأ قوله تعالى: (**ومِن النّاس مَن يُعجبُك قولُهُ في الحياة الدنيا ويُشهِدُ اللهَ على ما في قلبهِ**) . .وتمامُ الآية معروف .

ولا بدّ أنّ المتابع لإفك المؤلف في هذا الموضع يضحك الآن مستعجباً من تبرّؤ المؤلف من التهمة الموجّهة إليه، وأنّ كلامه إنما كان إشادة بسيبويه وكتابه، وأنّ من أدلّة هذا التبرّؤ هو تأليفه لكتاب (الانتصاف لسيبويه) الذي نشره العام الماضي . . .إذ كيف يُشيد المؤلف بسيبويه وهو قد انتقده في كثير من مواضع كتابه واتّهمه بالحكم على كتاب الله والتفضيل عليه وعدم الأخذ بشواهده، وهو ما تبعه النحويون عليه ؟ ؟

ألم يكن المؤلف المخذول قد قال في صفحة ٣٩ من كتابه وهو يتحدث عن النحويين منتقداً: **ولو روى لهم سيبويه مثالا آخر فيه (كان) وقد جاء خبرها فعلاً ماضيا لانقطع خلافهم كما انقطع خلافهم في ليس ولوجدت فيه كل الآيات التي ذكرناها شفيعا للقبول** . . . .أليس في هذا الكلام تصريح بإمامة سيبويه في الباطل (أي بشعوذته) وأنّه استبعد من الآيات ما شاء واستشهد بما شاء (أي قبل منها ما شاء وردّ منها ما شاء) ثمّ اتّبعه النحويون جميعاً على ذلك وجعلوه شفيعاً مطاعاً في قبول الآيات أو ردّها ؟ ؟ ! أليس في هذا الكلام نفَسٌ كيديٌّ على سيبويه والنحويين ؟ ؟ فكيف يأتي المؤلف في صفحة ٣٢٧ وفي خاتمة كتابه ليشيد بسيبويه وكتابه ؟ ؟ ألم يسأل المؤلف نفسه كيف سيقتنع القرّاء بكلامه ؟ ؟ ألم يفقه بعدُ بأننا فهمنا دلالة كلامه في صفحة ٣٢٧ في ضوء ما كان سطّره

وقرّره من التجريح والانتقاد والتجهيل والتشنيع قبل صفحة ٣٢٧ ؟ ثمّ أليس مضحكاً بعد هذا أن يؤلف صاحبنا كتاباً سمّاه (الانتصاف لسيبويه ممن تجنى عليه) ؟ ومن تجنّى عليه أكثر منك في (النحويون والقرآن) ؟

على أننا نعود لنتساءل: لماذا اقتطع المؤلف ذلك الجزء من النص في صفحة ٣٢٧ من (النحويون والقرآن) ؟

أأمِن ألّن نردّ عليه فكذب وموّه دون تحفّظ أو خشية ؟

أم أنّ كتابه (ذو الإمامات الثلاث) موجّه بالأساس إلى طلابه فقط وهو يعلم أنّ هؤلاء أكثر أمّيّةً من أستاذهم ؟

أم أنّه أسلوب الحروفيين في التحريف الذي أشرنا إليه، لا يحيدون عنه ولا يريمون ولو حاولوا ؟ !

المؤلف وابن عصفور

لم يكتفِ المؤلف باتهام النحويين القدماء بالتقيّة وإبطان إنكارهم للغة القرآن الكريم وعربيّته، فأعلن تكفيره لابن عصفور صراحة بلا موارَبَة. . وكنّا قد عففنا عن جداله في هذا الموضع من كتابه الأوّل ولم نجعل له مكاناً في (الحروفيون والقرآن) لئلا ندخلَ في سياق الاتهامات المُغلّطة، ولكنّ المؤلف يأبى إلا أن يبحث عن حتفه بظلفه. . فلينظر القارئ إلى عرضِ المسألة بكلام المؤلف نصّاً في إطار اتهامه لابن عصفور، قال: (١)

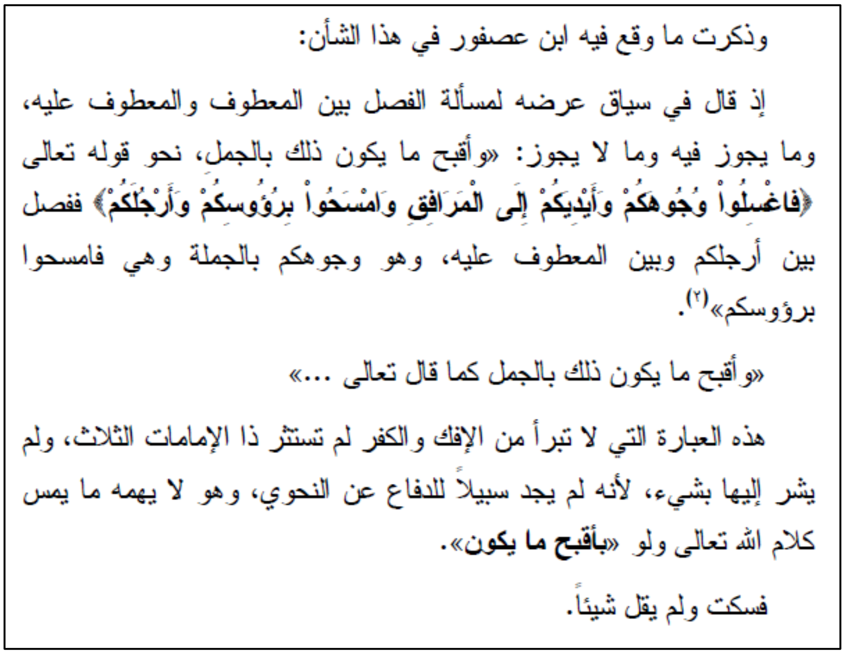

وذكرت ما وقع فيه ابن عصفور في هذا الشأن:

إذ قال في سياق عرضه لمسألة الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وما يجوز فيه وما لا يجوز: «وأقبح ما يكون ذلك بالجمل، نحو قوله تعالى **﴿فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾** ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه، وهو وجوهكم بالجملة وهي فامسحوا برؤوسكم»(٢).

«وأقبح ما يكون ذلك بالجمل كما قال تعالى ...»

هذه العبارة التي لا تبرأ من الإفك والكفر لم تستثر ذا الإمامات الثلاث، ولم يشر إليها بشيء، لأنه لم يجد سبيلاً للدفاع عن النحوي، وهو لا يهمه ما يمس كلام الله تعالى ولو «**بأقبح ما يكون**».

فسكت ولم يقل شيئاً.

---

(١) ذو الإمامات الثلاث: ٣٣... وانظر أيضاً المصدر نفسه: ٦٢

ونقول:

١ . فضحَ المؤلف الحروفيّ نفسه بنفسه أمام القرّاء في تحريف كلام ابن عصفور وتحويله عن وجهته . فابن عصفور قال (**نحو قوله تعالى**) والمؤلّف حرّفه إلى (**كما قال تعالى**) . . فلو كان الرجل يعني حقاً ما فهمه المؤلف فإنّه يكون قد تأدّب مع كلام الله فجعل التقبيحَ لِما يكون على نحوِ الآية من كلام النّاس ولم يُرد تقبيح أسلوب الآية نفسها . . والعجيب أنّ المؤلف غيّر النصّ بعد إيراده مباشرة دون حياء أو تحفّظ . . وهذا ما يؤكّد اتهاماتنا للمؤلف بتحريف النصوص وسوء فهمها . . فتعساً لمن يحرّفون الكلمَ عن مواضعه وبُعداً لهم .

٢ . قول المؤلف (**هذه العبارة التي لا تبرأ من الإفك والكفر**) واضحةٌ في الدلالة على تأفيكه وتكفيره لابن عصفور . . ولا تعليق !

٣ . إنّ حنق المؤلف علينا وعدم قدرته على ردّ نقضنا لكتابه جعله يبحثُ عمّا أغفلناه من كتابه، فهربَ كعادته إلى الأمام وغيّر الموضوع على القرّاء . . فزعم أنّ كلام ابن عصفور لم يستثرنا وأننا لم نجد سبيلاً للدفاع عنه . . إلخ إلخ . . والحقُّ أن هذا الكلام مُربكٌ جداً . . إذ يجعلنا نحسّ بأنّنا أمام حالة من انفصام الشخصيّة واضطراب التصرّف . . وذاك أنّ حضرة المؤلف كان هو نفسُه قد ردّ على نفسه في هذا الموضع من (النحويون والقرآن)، حيثُ ذكر نصّاً لأبي حيّان في البحر المحيط يُشيرُ إلى أنّ ابن عصفور إنّما قصد تنزيه كتاب الله عن تخريج قراءة النصب في (وأرجلَكم)، لأنّه لم يكن يرى الغسل للرِّجلَين بل المسح . . فجاءت عبارته –التي ضلّ بها عقل المؤلف– إشارة إلى اعتقاده بعدم جواز جعل (وأرجلَكم) معطوفةً على (وجوهَكم) وأنّ تخريج قراءة النصب عنده أن تكون (وأرجلَكم) معطوفةً على موضع (برؤوسكم)، وموضعها النصب، فَيَجْعَلُ قِرَاءَةَ النَّصْبِ كَقِرَاءَةِ الْجَرِّ دَالَّةً عَلَى الْمَسْحِ .(١) . . هذا هو الفهم الصحيح لعبارة ابن عصفور كما فهمها أبو حيّان وهو ما نقله المؤلف عنه ثم قال: (**وعلى هذا فالأجدر أن نحمل قول ابن عصفور على المحمل الذي رآه أبو حيّان فيه، تقديماً لإحسان الظنّ بعلمائنا، رحمهم الله، وعفا عنهم**)(٢) . . . أي إنّه وافق أبا حيّان فيما فهمه من عبارة ابن عصفور .

---

(١) أنظر: البحر المحيط: ١٩٢/٤

(٢) النحويون والقرآن: ١٥٩

وأنت أيها القارئ فانظر الآن إلى موقف المؤلف في (النحويون والقرآن: ص١٥٨-١٥٩) وإلى موقفه في (ذو الإمامات الثلاث: ص٣٣-٣٦) لتجد أنموذجاً غريباً من حالة الانفصام عند الرجل . . كأنّ مَن ألّف الكتاب الثاني ليس هو مَن ألّف الكتاب الأول . . إذ كيف يتّهمنا هنا بالسكوت وعدم الاستثارة وأننا لم نجد سبيلاً للردّ وهو نفسُه قد ردّ على نفسه وغلّبَ رأيَ أبي حيّان في تفسير عبارة ابن عصفور كما رأينا ؟ ؟ وهل سيكون ردّنا عليك يا هذا -لو فعلنا- أكثر إفحاماً وإقناعاً من تفسير أبي حيّان الذي فضحَ جهلك في فهم النصوص؟ ؟ ألم تعرف بعدُ بأننا أغفلنا هذا الموضع لأنّك قد نقضتَ نفسك ذاتياً بإيراد تفسير أبي حيان وتغليبه؟ ؟ ثمّ ألا يرى القرّاء أنّ حالة من الهستريا تملأ جوف هذا الرجل وتجعله يتخبّط وينقلبُ على عقبَيه في موضع واحد ؟ ؟ وكيف يترحّم على العلماء هناك ثمّ يعودُ ليكفّرهم هنا ؟ ؟ أليس هذا دليلاً على سوء دخلة الرجل وأنّ حقدَه وتعصّبه على النحويين قد تكشّف وانفضح بعدَ أن صدمناه بـ (الحروفيون والقرآن) فلم يعُد يجدُ ما يُكافح به عن نفسه؟

فعل الشرط مضارعاً والجوابُ ماضياً (١)

هذا موضعٌ طريفٌ جداً يشيرُ إلى ضحالة الفهم لدى المؤلف . . فالنحويون يمنعون أن يتقدّم زمن جواب الشرط على زمن الشرط . . والمؤلف يحرّفُ ذلك ويغيّرُ المسألة ويجعلها هكذا: لا يجوز أن يكون فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً . . . ولم يعلم الغرُّ بأنّه لا اعتبارَ لنوع الفعل في المسألة وإنما الأصل هو الزمن . . فقد يجيء الفعل مضارعاً ويراد به المضيّ وقد يأتي ماضياً ويدلّ على المستقبل . . وعلى الرغم من أننا قد نبهنا لذلك خلالَ نقضنا لهذا الفصل (٢)، فإن المؤلف لا يبدو أنّه فطن لتنبيهنا وأتى هنا ليؤكّد سوء فهمه . على أنّه استبدّ به غرور الجهَلة ونفخَ الشيطانُ في تلافيف دماغه فأعقبها قائلاً: (٣)

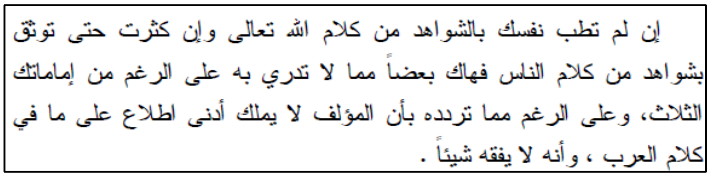

إن لم تطب نفسك بالشواهد من كلام الله تعالى وإن كثرت حتى توثق بشواهد من كلام الناس فهاك بعضاً مما لا تدري به على الرغم من إماماتك الثلاث، وعلى الرغم مما تردده بأن المؤلف لا يملك أدنى اطلاع على ما في كلام العرب ، وأنه لا يفقه شيئاً .

---

(١) أنظر: ذو الإمامات الثلاث: ٦٣-٦٧.. والنحويون والقرآن: ٥١-٥٢

(٢) أنظر: الحروفيون والقرآن: ٥١ الهامش رقم ٢

(٣) ذو الإمامات الثلاث: ٦٥

> فمما ورد في كلام العرب من مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ، وهو ما يجهله ذو الإمامات الثلاث .

وراح يورد شواهد من الشعر على قاعدته التي خلقتها ظنونه وصوّرها وهمُه من أنّ المسألة هي مضارع وماض وحسبُ . . ولم يفقه أنّ كلّ أمثلته ورد فيها المضارع لفظاً ومعناه المضيّ . . وهذا في الشعر أكثرُ منه في النثر، لأنّ الشاعرَ يريدُ تصوير الحال للمتلقّي كأنّه ينظرُ إلى ما يصفه في حال وقوعه . . ولو كان المؤلف نحويّاً حقّاً –وليس به– لعرف ذلك . . وإلا فما يقول في قوله تعالى : **(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)**(١) ؟ ؟ وقوله تعالى: **(وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا)**(٢) . . أليست الأفعال (تصبح) و (تثيرُ) مضارعةً لفظاً ومعناها المضيّ كما يؤكّد ذلك سياق الآيات ؟ ؟ . . ثمّ ما رأيه في قول تأبط شرّاً:

بأنّي قد لقيت الغول تهوي   بسهب كالصّحيفة صحصحان
فأضربها بلا دهش فخرّت   صريعاً لليدَين وللجِران

فجاء بالمضارع (أضربها) وإنما هو يحكي حادثةً قد مضت . ألم يطّلع المؤلف الأستاذ على ذلك أو يُعلمه إياه أحدٌ خلال مسيرته الطويلة في النحو ؟ ويلُمّها مسيرةً لا يعرف صاحبها هذا .

وقبل أن نغادر هذا الموضع لا بدّ أن نُطلعَ القرّاء على شيء لنكبّرَ بعدها أربعاً لوفاة اللغة والنحو في جامعاتنا ! ! !

إذ كان ممّا أورده المؤلف من شواهده على مجيء فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً قول ساعدة بن جؤية:

فاليومَ إمّا تمس فاتَ مزارها   منّا وتصبح ليس فيها مأربُ

والواضحُ أنّ جواب الشرط عند المؤلف هو (فاتَ) إذ لا فعل ماضياً غيره في الشاهد ! ! !

ووالله إننا لنُجِلُّ كثيراً من الطلاب المبتدئين في مادّة العربيّة ونربأ بهم عن أن يكونوا بهذه المنزلة من الخذلان في فهم معاني اللغة، بل إنّ كثيراً من الأعاجم الدارسين للعربيّة لَيرتفعُون عن هذه المنزلة، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون .

---

(١) سورة الحج: آية ٦٣

(٢) سورة فاطر: آية ٩

والحقُّ أن جواب الشرط أيها الإخوة هو في البيت التالي للشاهد حيث يقول الشاعر:

فالدّهرُ لا يبقى على حَدَثانه　　أَنَسٌ لفيفٌ ذو طوائفَ حَوْشَبُ (١)

أي أنّه لا أساسَ لما تفضّل به المؤلف الحروفيّ –ذو الخمسين عاماً في تدريس النحو وصاحبُ المؤلفات الكثيرة في علومِ العربيّة– وأنّه قد ساقَ هذا الشاهدَ على غير بصيرة ولا هدى ولا فهم فأتى به في مسألة ليس منها أصلاً.

ولم يكتفِ بذلك فعادَ وكرّر هذه المأساة الأكاديميّة في نفس الصفحة فجاء ببيت لقيس بن الخطيم يقول فيه:

وإن تمسِ شطّت بها دارُها　　وباحَ من اليوم هجرانُها

وبعيداً عن خطئه في كتابة البيت إذ الصحيح (وباح لك اليوم هجرانُها) . . فالواضحُ أنّ جواب الشرط عنده هو (شطّت) . . . . . . والحقيقةُ – لمن أرادها – أنّ الجواب هو في الأبيات التالية للشاهد حيثُ يقول قيس:

فما روضةٌ من رياض القطا　　كأنَّ المصابيحَ حوذانُها
بأحسنَ منهـا ، ولا مُزنـةٌ　　دَلوحٌ تكشّفُ أدجانُها

أي أنّ الشاهدَ الذي أتى به المؤلف ليشهدَ له قد شهدَ عليه . . فيا ليت شعري كم تجرّأ هـذا المؤلفُ على لغة العرب وعربَدَ فيها ؟ . . بل يا ليت شعري ماذا يكون حالُ طلابنا في الجامعات إذا كان أساتذتهم بهذه الحال ؟ !

على أنّ صاحبنا أعقبَ شواهده بالقول في زهوٍ وثقةٍ لا نظيرَ لهما : (٢)

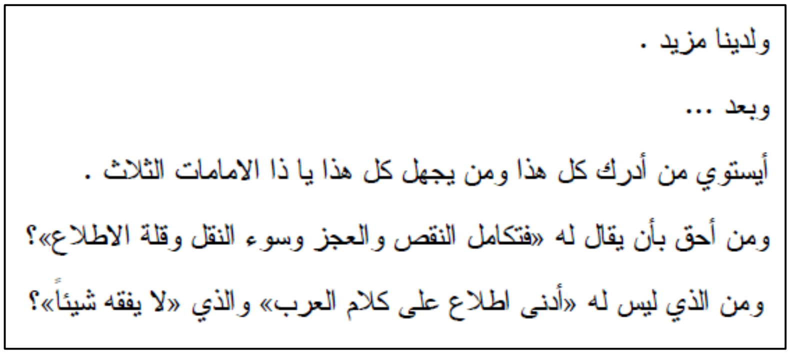

ولدينا مزيد .

وبعد ...

أيستوي من أدرك كل هذا ومن يجهل كل هذا يا ذا الامامات الثلاث .

ومن أحق بأن يقال له «فتكامل النقص والعجز وسوء النقل وقلة الاطلاع»؟

ومن الذي ليس له «أدنى اطلاع على كلام العرب» والذي «لا يفقه شيئاً»؟

. . . . ولا تعليق !

---

(١) أنس لفيف أي جماعة كثيرة، طوائف: نواح، والحوشب: المنتفخ الجنبَين.

(٢) ذو الإمامات الثلاث: ٦٧

المؤلف . . وسرقة الآيات

فلننظر إلى المؤلف كيف يفضح سوء فهمه وضحالة تحليله للكلام، وهو يردّ علينا اتهامنا له بانتحال الآراء، قال في باب (إن لا تأتي نافية إلا مع إلا) : [1]

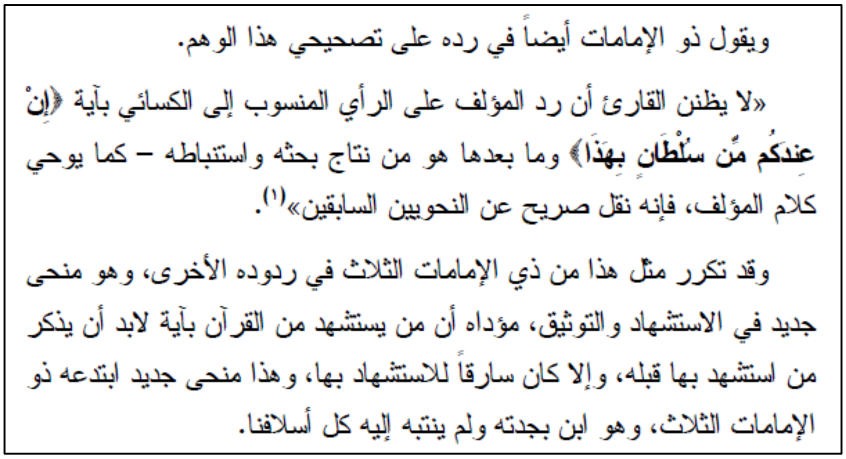

ويقول ذو الإمامات أيضاً في رده على تصحيحي هذا الوهم.

«لا يظنن القارئ أن رد المؤلف على الرأي المنسوب إلى الكسائي بآية ﴿**إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا**﴾ وما بعدها هو من نتاج بحثه واستنباطه – كما يوحي كلام المؤلف، فإنه نقل صريح عن النحويين السابقين»(١).

وقد تكرر مثل هذا من ذي الإمامات الثلاث في ردوده الأخرى، وهو منحى جديد في الاستشهاد والتوثيق، مؤداه أن من يستشهد من القرآن بآية لابد أن يذكر من استشهد بها قبله، وإلا كان سارقاً للاستشهاد بها، وهذا منحى جديد ابتدعه ذو الإمامات الثلاث، وهو ابن بجدته ولم ينتبه إليه كل أسلافنا.

هذا من فضائح صاحبنا الفاقعة في الدلالة على جهله . . فنحن قلنا (**رد المؤلف على الرأي المنسوب للكسائي بالآية**) هو المنتحل، والمؤلف فهم أن مؤدى ذلك هو (**من يستشهد بآية من القرآن لا بد أن يذكر من استشهد بها قبله**) . . . نحنُ نقصرُ الأمر على الاستشهاد بالآية في الردّ على حكم نحوي بعينه، والمؤلف يعمّم الاستشهاد بالآية على هذا الحكم وغيره . . . نحنُ نتهم المؤلف بسرقة الاحتجاج بالآية على الكسائي، وهو يحوّل ذلك إلى سرقة الاستشهاد بالآية مطلقاً . . فأيّ فهم حُروفيٍّ مفضوح هذا ؟ ؟ ! فإذا كنّا نريدُ (المؤدى) الذي رشح به عقل المؤلف، فلماذا قصرنا اتهامنا للمؤلف بسرقة الاحتجاج وانتحال الرأي من ابن هشام والسيوطيّ ؟ أيُعقل ألّا يوجد من استشهد بالآية غيرهما من قبلُ أو من بعدُ ؟ ألم يفهم صاحبنا الحروفيّ أننا قصدنا أنّهما احتجّا من قبله بالآيات التي أتى بها شواهدَ على ردّ مذهب الكسائي وادّعى أنّها من بحثه واستنباطه ؟ أي أنّ احتجاج المؤلف بهذه الآيات منتحل من ابن هشام والسيوطي . . أي أنّه قرأ ردّهما واحتجاجهما من الكتب ونقل ذلك في كتابه . . أي أنّه انتحل رأيهما دون أن يشير إليهما . . أي أنّه سرق استشهادهما بالآيات وأوردها على أنها من استنباطه هو . . . وهذه هي التهمة التي يحاولُ التملّص منها بتحويل الكلام عن وجهه .

---

[1] ذو الإمامات الثلاث: ٤٨ .. وانظر: الحروفيون والقرآن: ٤٠-٤١

(ليس) ونفي المستقبل

هذا الباب جمعَ فيه المؤلف أشكالاً من التحريف لا شكلاً واحداً . . فبدأ باقتطاع النص اقتطاعاً مفضوحاً حيث قال:[1]

> ويقول ذو الإمامات الثلاث: «لقد فهم صاحبنا فأساء الفهم أن الكلام مادام في المستقبل فكل «ليس» تفيد المستقبل حتى لو خلا الكلام من القرينة الزمانية، وهو فهم شاذ ناقص».
>
> ولقد أثبتُ هنا كل ما قلته بشأن هذه المسألة حرفياً نقلاً عما هو مثبت في «النحويون والقرآن» عدا سطرين لا علاقة لهما بالمسألة .
>
> فهل رأيتم فيه ما يؤيد قول ذي الإمامات الثلاث «لقد فهم صاحبنا.. أن كل ليس تفيد المستقبل؟».

فانظروا كيف حذف قولنا (ما دام في المستقبل) وهو الشرط الذي قام عليه ما بعده، وبعد أن حذفه راحَ يتّهمنا بأننا قلنا (كل ليس تفيد المستقبل) ثمّ أخذ يزبدُ ويرعد ويلعن، وما نراه إلاّ قد لعن نفسه لأنّه هو مَن صار صاحب النص لا نحن ! . . . . . أما تحريف المعنى الناتج عن عدم فهمه للكلام فهو قوله في نفس الصفحة:

> ثم انظروا إلى ثالثة الأثافي هذه، إذ يقول: «أيريد المؤلف أن أضيف أنا أيضاً إلى الشواهد في هذا الموضوع أم إنه يرى أن ما جاء به لا زيادة عليه».
>
> فيورد عدداً من الآيات جاءت فيها ليس نافية للمستقبل، ويختم ذلك بقوله مزدهياً: «أوليس كل هذه الآيات من أدلة جواز نفي ليس للمستقبل كما فهمها الدكتور؟
>
> أو يريد أن أزيد عليه؟».
>
> يريد أنني لم أستوف كل ما جاءت فيه ليس نافية للمستقبل في القرآن.

ونحنُ إنّما أقدمنا على إضافة تلك الشواهد استهزاءً بفهم المؤلف[2] . . وأنّ الأمر أصبح من السهولة بحيثُ نستطيع أن نستجلبَ عشرات الشواهد القرآنية على أن (ليس) تنفي المستقبل ما دام الكلام في المستقبل . . وهو فهم فنّدناه على صاحبه . . فكان الأسلوب أشبه بقول الوالد لولده وقد رسب في الامتحان: بارك الله فيك ![3] . . ولكنّ الحروفيّ يأبى إلاّ أن يكون حروفيّاً، ففهم من كلامنا أننا نضيفُ على شواهده، وما ذلك أردنا .

---

[1] ذو الإمامات الثلاث: ٥٤

[2] أنظر: الحروفيون والقرآن: ٤٧-٤٨

[3] أو كما تقول العامّة: عافية عليك ما قصّرت !

نماذج أخرى من التحريف

من ذلك ما كنّا نبّهنا إليه من أنّ المؤلف حرّف نصّ السيوطي عن مذهب الجمهور في دخول (رُب) على المضارع[1]، فاقتطع منه صاحبنا كلمة (معنى)، فوهمَ وأوهمَ بأنهم أوجبوا الفعل الماضي بعد (رب) لفظاً. والظاهرُ أنّ المؤلف لم يفهم ذلك ولم يفقه ما أردنا فجاء في ردّه بالعبارة المبتورة نفسها ثم أعقبها بالخلط الذي ستراه، وهو قوله مفتخراً ومحقّراً النحويين: [2]

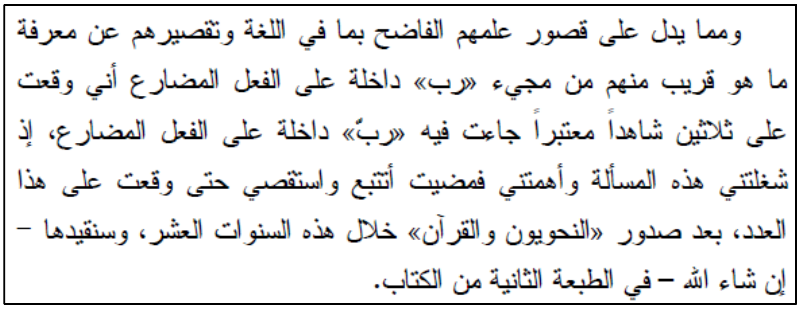

ومما يدل على قصور علمهم الفاضح بما في اللغة وتقصيرهم عن معرفة ما هو قريب منهم من مجيء «رب» داخلة على الفعل المضارع أني وقعت على ثلاثين شاهداً معتبراً جاءت فيه «ربّ» داخلة على الفعل المضارع، إذ شغلتني هذه المسألة وأهمتني فمضيت أتتبع واستقصي حتى وقعت على هذا العدد، بعد صدور «النحويون والقرآن» خلال هذه السنوات العشر، وسنقيدها – إن شاء الله – في الطبعة الثانية من الكتاب.

ثمّ أثبت بضعة شواهد على دخول (ربّ) على المضارع، وهو ما لم يمنعه الجمهور أصلاً، إذ إنّ الأفعال في جميع شواهده من المضارع لفظاً الماضي **معنىً**، وهذه الكلمة هي التي حذفها المؤلف المحرّف من نص السيوطيّ. فعُلم من ذلك أنّ صاحبنا قد خلطَ في المسألة وجاء بشواهد على ما ليس منها. .ولم ينفعه تنبيهنا بل زاده جرأةً على الخطأ وإغراقاً في التحريف. .ولا أجدُ له مثلاً إلا رجلاً يحملُ الحمأةَ المُنتنةَ ويبيعها على أنها مرهم طبيٌّ للبشَرة، فلمّا قيلَ له إنها حمأةٌ جعلَ يغرفُ منها ويُلطّخُ بها وجهه. .ليقنع الناس بأنّها مرهم فعلاً ! [3]

وانظر إليه أيها القارئ وقد هاجت نُعرة الجهل برأسه وغشيته حميّة الجاهلية فخاطبنا بعد ذلك مفاخراً بشواهده ومكرّراً هراءه الناتج عن تحريفه وسوء فهمه: [4]

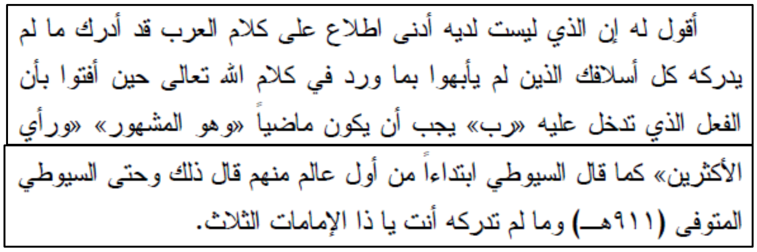

أقول له إن الذي ليست لديه أدنى اطلاع على كلام العرب قد أدرك ما لم يدركه كل أسلافك الذين لم يأبهوا بما ورد في كلام الله تعالى حين أفتوا بأن الفعل الذي تدخل عليه «رب» يجب أن يكون ماضياً «وهو المشهور» «ورأي الأكثرين» كما قال السيوطي ابتداءاً من أول عالم منهم قال ذلك وحتى السيوطي المتوفى (٩١١هـ) وما لم تدركه أنت يا ذا الإمامات الثلاث.

---

[1] أنظر: الحروفيون والقرآن: ٢٨

[2] ذو الإمامات الثلاث: ١٣

[3] ولا يخفى أنّ ذكره لطبعة ثانية قادمة لكتابه هو دعايةٌ هدفها الترويج لـ (مرهم) المؤلف !

[4] ذو الإمامات الثلاث: ١٤-١٥

وهاك نموذجاً آخر من التحريف العلني ملءَ العين والنظر . . في مسألة التفريغ مع الإيجاب حيث قال المؤلف: (١)

> ولعدم إدراك ذي الإمامات الثلاث هذا الجانب من المسألة أصدر هذه الفتوى العجيبة، إذ قال «لا يمكن أن يأتي التفريغ مع الإيجاب عند المجيزين إلا بتقدير مستثنى منه محذوف جوازاً أو بتضمين الكلام معنى النفي»(١).
>
> وبهذا ألغى ذو الإمامات الثلاث الاستثناء المفرغ المذكور في كل كتب النحو.

ولا يخفى أننا نتكلم عن الاستثناء المفرغ مع الإيجاب . . فأهملَ المؤلف قولنا (**مع الإيجاب**) وافترى علينا إلغاء الاستثناء المفرغ عموماً . . وما هذا أردنا . ويبدو أنّ البقعة العمياء في عينِ المؤلف تتوسّعُ في حالة الغيظ والانفعال فتبتلع كلماتٍ وتعابيرَ بالجملة ولا يبقى من كلامنا أمامه إلا ما يراه مُحالاً فيُهال –شفاه الله– ويُهوّل على القرّاء .

وخذ مثالاً آخر مختلفاً من التحريف، وذلك قوله: (٢)

> وانتهى إلى القول «... أفلا ينظر المؤلف إلى أين أوصلنا رأيه وتحليله، لقد وصلنا إلى ضرورة إلغاء القراءات القرآنية – متواترة وغير متواترة، والإبقاء على قراءة واحدة فقط تمثل الأقيس ... وكفى به خبلاً»(١).
>
> « وكفى به خبلاً » أسلوب تعجب كما تقول كتب النحو، فهو بمنزلة: ما أخبله! ولم يبين لنا ذو الإمامات الثلاث ما تأثير القول بأن القرآن هو الأقيس لغة على القول بإعجازه، فهل يمس ذلك القراءات المتواترة وغير المتواترة؟!

كانت هذه التهمة –أعني جهل المؤلف بمعنى القياس وبدعته القائلة بأنّ القرآن هو الأقيس والأقوى– كالضربة القويّة على أمّ رأس المؤلف . . بدليل فقدانه توازنَه وهو يردّ عن نفسه ويدافع . . بل إن القارئ لكتاب ردّه سيجدُ أنّه كرّر ذكر هذه المسألة أكثر من عشر مرّات وفي مواضع مختلفة . . ولم يُجبنا في أيٍّ منها عن سؤالنا: من أين جاء بهذه البدعة؟ وكيفَ تصحّ مع اختلاف قراءات القرآن ولكلٍّ منها قياس؟ . . وإنّما اكتفينا بهذا النصّ الذي نقلناه لأنّ صاحبنا حرّف وخلط بشكل مبين وسافر . . إذ ما الرابط بين القراءات والإعجاز؟؟ . . ألا يرى القارئ أنّ المؤلف ينبذُ الكلامَ نبذاً ليغيّر أصل المسألة –وهو الشكل الأول من التحريف كما فصلناه– ؟؟

---

(١) ذو الإمامات الثلاث: ٧١

(٢) ذو الإمامات الثلاث: ٨٨

ولنختَرْ مثالاً آخر على هذا النوع من التحريف –وما أكثر الأمثلة في كتاب المؤلف– وهو قوله: (١)

> وقال في هامشه تعقيباً على ما جاء في بحث لي بعنوان «القراءات والتيسير» بعد أن لخص البحث كله بعبارة توافق ما في نفسه من الغيظ والضغن على مؤلف «النحويون والقرآن» «إن حمل الحديث الشريف على المعنى الذي أراده المؤلف يجعل عبارة «أنزل على سبعة أحرف لغواً لا طائل منه»(١).
>
> ولا أدري كيف طوعت له نفسه أن يدني لفظ اللغو من الحديث الشريف في فرية افتراها، وعبارته تدل على ذلك.
>
> اللهم إني أبرأ إليك من هذه الفرية .

نحنُ نقول بأنّ حمل الحديث الشريف على المعنى الذي أراده المؤلف الجاهل بأساليب الكلام سيجعلُ تلك العبارة من الحديث لغواً . . أي أننا نُقبّحُ تفسيرَ المؤلف بتقبيح نتيجته على معنى الكلام . . أي أنّ تأويل المؤلف الجاهل هو ما سيجعلُ تلك العبارة من الحديث لغواً . . ولذلك وجبَ ردّ هذا التأويل بوجه صاحبه، وهو حضرة المؤلف . فانظر أيها القارئ كيف موّه هذا الحروفيّ وحرّف وبدّل وأساء الفهم والتأويل فأخرج من كلامنا ما ليس منه . . ثمّ انظر كيف حوّل المسألة ولم يردّ على تجهيلنا لرأيه وتسفيهنا لفهمه معنى الحديث . (٢)

وخذ نموذجاً إضافة إلى ما سبق، فقد كان المؤلف اتهمَ النحاة بتضعيف حذف المتعلق بالفعل اللازم وجعل من ذلك قوله تعالى: (فاصدع بما تؤمر)(٣) . . فكرَرنا عليه خيلَ النقد فداست على فصله هذا . . وكان ممّا قلناه أنّ الوجه في الآية أن (ما) مصدريّة أو موصولة، وعلى الوجه الثاني يكون التقدير: بما تؤمره . . كما قال الشاعر: (أمرتك الخير فافعل ما أمرتَ به) وجئنا بنصوص للفراء وابن هشام في ذلك تشهدُ بأن ذلك لغة العرب . . أما القول بتقدير حذف الباء فهو رأي اختاره قلة من النحويين على ضعف . (٤) فكان مما ردّ به علينا المؤلف قوله: (٥)

> ولا أرد عليه أنا، وإنما أدع الزمخشري يكذبه بهذا الإجماع الذي ادعاه لقديمهم وحديثهم، إذ يقول «فاصدع بما تؤمر: يقال صدع بالحجة إذا تكلم بها ... والصدع في الزجاجة الإبانة، وقيل: فاصدع: فافرق بين الحق والباطل، والمعنى بما تؤمر به من الشرائع».
>
> فهل الزمخشري من الجاهلين جهلاً فاضحاً يا ذا الإمامات الثلاث؟

---

(١) ذو الإمامات الثلاث: ١٠٦

(٢) أنظر: الحروفيون والقرآن: ٨٥ الهامش رقم ٢

(٣) أنظر: النحويون والقرآن: ١٥٦

(٤) أنظر: الحروفيون والقرآن: ٨٦-٨٧

(٥) ذو الإمامات الثلاث: ١٠٨

وها هنا موضع تحريف واقتطاع . .إذ إنّ تكملة عبارة الزمخشريّ هي: **والمعنى: بما تؤمر به من الشرائع فحذف الجارّ، كقوله: أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ**[1] . .أي أن الرجل كان يتكلم عن المعنى الإجماليّ ولكنّه ردّ الفعل إلى حذف الجار كما في (أمرتك الخير) وهو الشاهدُ ذاته الذي احتجّ به الفرّاء وابن هشام كما نقلناه في كتابنا . فليس قوله دليلاً على إرادته التقدير وإنما أورد المعنى العامّ كما قلنا . أمّا من يردّ كيد المؤلف ويفضحُ رداءة فهمه وضحالةَ اطلاعه فهو الزمخشريّ نفسه، حيث كان قال عند آية البقرة/٦٨: **(فَافْعَلُوا ما تُؤْمَرُونَ)** ما نصّه: **ما تُؤْمَرُونَ أي ما تؤمرونه بمعنى تؤمرون به من قوله (أمرتك الخير)**[2] . .أرأيتَ أيها الحروفيّ كيف قال (أي: تؤمرونه) فهو هنا يقدّر الكلام ثم قال (بمعنى: تؤمرون به) فأورد المعنى، ثم جاء بالشاهد نفسه على إرادة الحذف. والحقّ أنّ أصل قولهم: (أمرتك الخير) هو حذف الجارّ وتعدية الفعل إلى ما بعده، فإذا رأيتَ بعض النحاة يقولون في الآية: (المعنى: تؤمر به) فإنما يقصدون أنّ أصل الكلام هكذا ولكنّ التقدير هو (تؤمره) . .فافهم إن كنت تريدُ أن تفهم ! وأمر آخر . .ألم تذمّ النحويين بأنّهم يؤولون الآيات كي تناسب ما يرونه من الأحكام؟ ألم تقل بالنص: [3]

> والنحويون كشأنهم دائماً يقحمون في كلام الله تعالى كلاماً من عندهم يضعونه في الموضع الذي يشاؤون من كلام الله ليستقيم لهم ما يريدون.

ألم تنكر التأويل في النحو العربي وقلت: [4]

> والتأويل إنما يكون بإقحام عامل في كلام الله تعالى أو بتغيير نسقه بالتقديم والتأخير.
>
> وكل تأويل من هذا الضرب إنما يشي بعدم تقبلهم لما تمثل في نص كلام الله، وأنّ ما يتراءى لهم من تأويله هو أحظى لديهم منه بتقبله.

فكيف سوّلت لك نفسك أن تقدّر في كلام الله تعالى محذوفاً في قوله: (بما تؤمر) ؟ ؟ لماذا لم تتقبّل ما تمثّل من النص القرآنيّ فأقحمتَ فيه ما لم يشأ الله أن يُظهره؟ ؟ لماذا لم تكتفِ بما ظهرَ من كلام الله تعالى فقرّرت أنّ في هذه الآية

---

[1] الكشاف: ٥٩٠/٢

[2] الكشاف: ١٥٠/١

[3] ذو الإمامات الثلاث: ٦٣

[4] ذو الإمامات الثلاث: ١١

متعلقاً محذوفاً ؟ ؟ أم أنّك تُحلّ لنفسك ما لا تُحلّه للنحويين المساكين ؟ ![1] وأخيراً نقول لك أيها المؤلف:[2]

> «عيبٌ» -(أما تستحي أو ترعوي أو تفكّرُ) - فنحن بين يدي كلام الله تعالى .

ولنأخذ الآن مثالاً تحريفيّاً خاصّاً بالحروفيين، وهو قوله في مسألة (**إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين**) :[3]

> استهل ذو الإمامات الثلاث هذه المسألة بفرية أخرى، إذ قال: «لم ترق للمؤلف أقوال النحاة في تذكير لفظ «قريب» في الآية، فذهب في اتهامهم وتجهيلهم كل مذهب حتى نسبهم إلى العمى والغفلة ...»[1].
> وهذه فرية أخرى، ولا وجود لهذه الكلمات في «النحويون والقرآن» ولعنة الله على من جهّل علماءنا ونسبهم إلى العمى والغفلة.

ودعونا —أيها القرّاء– نحيلكم مباشرة إلى نصّ ما قاله المؤلف في هذه المسألة عندما اتهم النحويين بغفلتهم عن آيتَي (**وما يدريك لعلّ الساعة قريب**) و (**وما يدريك لعلّ السعة تكون قريبا**)، حيثُ قال: [4]

> **أهم لم يروا هاتين الآيتين؟ أم أنهم يمضون فيما هم مغرون به من تعديد الأقوال واستعراضها إجراء لما تقتضيه رسوم الدرس النحوي.**

ثم قال: **يبدو لنا أنهم لم ينتبهوا إلى الآيتين**

ولمّا رأى أنّ ابن مالك وابن هشام لم يذكرا الآيَتين أيضاً قال: **مما يؤكد أنهما لم يرياهما،**

فيا أيها القرّاء في المشارق والمغارب قولوا لنا ما هو المرادف لقول المؤلف: (لم يروا) و(لم يريَا) ؟ ؟ وما هو المفهوم من قول المؤلف: (لم ينتبهوا) ؟ ؟ أليسَ معنى كلام المؤلف أنّه يتّهم النحويين بالعمى (عدم الرؤية) وبالغفلة (عدم الانتباه) عن الآيَتين ؟ وكيف يلعنُ المؤلف من يُجهّل علماءنا وهو قد أقام كتابه أصلاً على هذا الأمر ؟ ؟ . . فإن كان

---

[1] من سخافات المؤلف التي كرّرها في كتاب ردّه قوله بأنّ النحويين بتأويلهم يُقوّلون الله تعالى ما لم يقل..وهذا ينمّ عن تشوّش خطير في تفكير المؤلف يشير إلى عدم تفهّمه لأصول علم النحو وطرائق القوم في تشريح الكلام.. ولا أسخفَ ممّن ينكر على أهل الكيمياء قولهم: إن الماس هو مركب كربونيّ.. لأنّ الماسَ شيء والكربون شيء آخر!

[2] هذه جملة مقتطعة من كلام المؤلف. أنظر: ذو الإمامات الثلاث: ٣٦

[3] ذو الإمامات الثلاث: ١٤٧

[4] النحويون والقرآن: ٢٤٦-٢٤٧

صاحبُنا ينفي أنّه قال (العمى والغفلة) حرفيّاً فقد قالهما ضمنيّاً كما رأينا، وإذا زعم بأنه لم يقصد ذلك فما كان ينبغي لمن لا يعرفُ مدلولات الكلام أن يتصدّر للتأليف والكتابة والتحليل في علومٍ خطيرةٍ كاللغة والنحو.

بل كيف ينكرُ المؤلف التهمة الموجّهة إليه وهو –لا غيره– الذي يقول:[١]

> «ويبلغ الشطط ببعض النحويين وسوء الظن، وفساد القول إلى حد وصف بعض من جاء في القرآن بما هو أشد من ذلك، مأخوذين بغواية الأقيسة التي أعشت عيونهم ورانت على قلوبهم فأذهلتهم عن تبين أن ما يتأملونه إنما هو القرآن المسلَّم بإعجازه، وسموه على كلام الناس»[١].

وهل معنى (**أعشت عيونهم**) إلا أنها جعلتهم عمياناً؟ وهل معنى (**رانت على قلوبهم فأذهلتهم**) إلا أنها جعلتهم غافلين؟ أليس هذا –أيها المؤلف– نصّ كلامك الذي أوردته في كتابك الأول وأعدتّه في كتاب ردّك علينا متفاخراً به؟ أم إنّك تستعملُ التقيّة معنا فتتبرّأ من أقوالك السابقة كما يتبرّأ الشيطان من أوليائه حين يرى النار؟!

وأوثر قليل عَلَى قليلين [٢]

هذا الخطأ قد أصبحَ علَماً على المؤلف يُعرفُ به ويُشار إليه منه.. ويبدو أنّنا فجأناه بتنبيهنا ولم يكن أحدٌ قد اطّلع على هذا الموضع أو نبّه المؤلفَ عليه قبلنا.. فحاولَ صاحبنا أن يتخلّصَ من السّهام فقفزَ في البئر!.. وزادَ على نفسه الطينَ حماةً.. فتكلّمَ وهو غيرُ مميّز لما يقول –من أثر الصدمة– وأوردَ أدلته في المسألة فجعلَ يزيدُ من أدلّة إدانته بأنه لم يحسن قراءة نصّ الفرّاء بشكل صحيح.. إسمعوه وهو يقول:[٣]

> وأقول له إن في نص الفراء دليلين ظاهرين على أنه يميل إلى «قليل» دون قليلين:
>
> **الدليل الأول:** تعليله لـــ «قليل» بقوله «وأكثر كلام العرب أن يقولوا قومك قليل وقومنا كثير» ولولا ذلك ما عضده بالتعليل، وعاد في نهاية ذلك بعلة أخرى وهي قوله «لأن القلة إنما تدخلهم جميعاً».
>
> فهو قد علّل «قليل» بعلتين هما: أن أكثر العرب يقولون ذلك، والعلة الثانية: لأن القلة إنما تدخلهم جميعاً فقيل «قليل» وذو الإمامات الثلاث لم ير هاتين العلتين.

---

[١] النحويون والقرآن: ١٥٨، وذو الإمامات الثلاث: ٣٣

[٢] أنظر: النحويون والقرآن: ١٦٦-١٦٧، ٢٩٤.. وانظر: الحروفيون والقرآن: ٩٣-٩٥

[٣] ذو الإمامات الثلاث: ١١٨

وقبلَ أن نضع اليدَ على وهم المؤلف سنُورد عبارة الفرّاء المشهورة في المسألة كما هي، حيث قال: **وأكثر كلام العرب أن يقولوا: قومك قليل وقومنا كَثِير. وقليلونَ وكثِيرونَ جائز عربي وإنما جازَ لأن الْقِلّة إنّما تدخلهم جَميعًا. فقيل: قليل، وأوثر قليل عَلَى قليلين. وجازَ الجمع إذ كانت الْقِلة تلزم جَميعهم فِي المعنى.** ولا يخفى على قارئ كلام المؤلف ونصّ الفرّاء أنّ الأوّل لم يفهم نصّ الأخير مطلقاً. .لأنّ الفرّاء يُعلل الجمع (أي **قليلون**) بأنّ القلّة تدخلهم جميعا، بينما فهم المؤلف أنّ تلك هي علّة الإفراد (أي **قليل**). .وأترك للقارئ مجالَ إعادة قراءة النصّين السابقَين ليكتشف بنفسه فداحة الخطأ في فهم المؤلف. .والحقُّ أنّ هذا من المواضع الصارخة بحروفيّة الرجُل.

ولو أنّ المؤلف إذ لم يرضَ بتنبيهنا ولم يتقبّل نقدَنا سكتَ وأعرضَ عن المسألة لكان خيراً له. .ولأنقذَ نفسه من هذا الإحراجِ الكبيرِ أمام القرّاء والمطّلعين. .ولكنْ لمّا كان همّه أن يردّ التهمةَ عن شخصه بأيةِ وسيلةٍ كانت لا أن يعرف الحقّ والصوابَ في المسألة فقد كتبَ هذا الفصلَ ليردّ به فارتدّ عليه. .كالمحموم الذي يرى في منامه أنّه يريدُ أن يسبَّ أحدَهم فيسبّ نفسه. .ويا لَهُ من كابوس!

ويستمرّ صاحبنا على هذا المنهج فيقول بعدها:

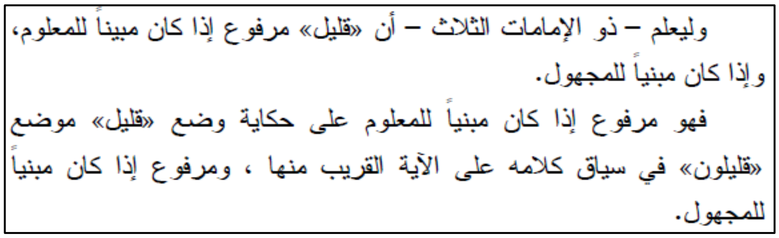

وليعلم – ذو الإمامات الثلاث – أن «قليل» مرفوع إذا كان مبنياً للمعلوم، وإذا كان مبنياً للمجهول.

فهو مرفوع إذا كان مبنياً للمعلوم على حكاية وضع «قليل» موضع «قليلون» في سياق كلامه على الآية القريب منها ، ومرفوع إذا كان مبنياً للمجهول.

ونقول له: لا أيها المؤلف. .لو كان الفعل (أوثر) مبنيّا للمعلوم لكان الفرّاء نصبَ (قليل) لا محالة. .ألم تره يقول: **وأوثر قليل عَلَى قليلين**. .؟ فجرَّ (قليلين) مع أنّ موضعها من الآية الرفع، أي أنّه أعربَ الألفاظ المحكيّة. .فلمّا كان (قليل) مرفوعاً في عبارته لم يبقَ إلا أن يكون (أوثر) مبنيّا للمجهول كما أثبتناه من قبل. .وإلا فكيف يأتي الرجلُ بلفظَين محكيّين فيُعرب أحدَهما ويُبقي الآخر على الحكاية في عبارة واحدة؟؟! (١)

---

(١) اطّلعنا في بعض المواقع الألكترونية على شُبُهات أثار ها بعض الملحدين حولَ عربيّة القرآن، مستندين إلى نصوص اقتبسو ها من كلام المؤلف في كتاب (النحويون والقرآن) أبرز ها مسألة (وأوثر قليل).. ولم يردّ عليهم أحد بشيء علميّ... فليهنأ المؤلف ما قدّمه بجهله إلى الجماهير المُلحدة !.. على أنّ هؤلاء لو علموا أنّ المسألة لا تتعدى كونها ظنّاً ظنّه مؤلف لا يتقن القراءة لم يتخذوا آراءه حجّة ولاستنكفوا أن يتّكئوا على مثلِ هذه المِنسأةِ المأروضة!

الأخطاء الإملائية في (النحويون والقرآن)

شرعَ المؤلف في بداية كتاب ردّه بنصبِ حبائل مكره لخداع القرّاء، وهو ما يقوّي زعمنا بأنّه قد أنشأ كتابه هذا ليقرأه طلاّبه فقط . . لأنّ أحداً غيرَه ما كان ليستغفلَ القرّاء هذا الاستغفال الشنيع وهو يعلمُ أنّ فيهم الباحثين والمدقّقين . . ومن ذلك ما موّه به في مسألة الأخطاء الإملائية في كتابه (النحويون والقرآن) . وقد كنّا قلنا في الجزء الأول من (الحروفيون والقرآن): **ليس الكلام على تنسيق متن الكتاب وخطّه أو الأخطاء الإملائية فيه موضوعاً للنقد عندي، إلاّ أنّ ضعف هذا التنسيق وكثرة الأخطاء قد يكون دليلاً على التسرّع في طبع الكتاب وإخراجه أو أنّ ذلك أُسند إلى غير محترف** . . فالنصّ واضحٌ في أننا قد اطلعنا على أخطاء كثيرة ولكننا عففنا عن ذكرها والتفصيل فيها تكرّماً وتسمّحاً وتفضّلاً .

أمّا صاحبنا فقد فهم من كلامنا غيرَما ذكرناه فقال بلهجة الشحّاذ المتعالي على من أحسن إليه: (١)

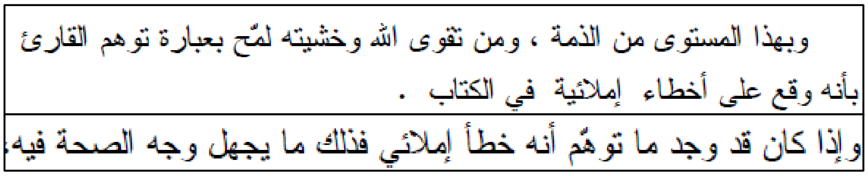

وبهذا المستوى من الذمة ، ومن تقوى الله وخشيته لمّح بعبارة توهم القارئ بأنه وقع على أخطاء إملائية في الكتاب .

وإذا كان قد وجد ما توهّم أنه خطأ إملائي فذلك ما يجهل وجه الصحة فيه

هكذا ! . . نقول له في الكتاب أخطاء كثيرة، فيتهمنا بإيهام القرّاء . . ثمّ أننا واهمون . . ثمّ أنّ تلك الأخطاء إن وجدت فلأننا نجهل وجه الصحة فيها . . وهذه لعمري ثلاثُ نفثات من كيدِ المؤلف ومكره أرادَ أن يُغطيَ بها على خيبته في طبع كتابٍ منقّحٍ ومُراجَع . . كما ينفثُ الأخطبوطُ حبرَه الأسود ليُعمّي على أعدائه ويتخذَ سبيله في البحر هربا . . . كلا أيها المؤلف لا وزر . . فأحضرْ زنبيلَك لترى كم سيتساقطُ فيه من أخطاء كتابك الهزيل:

❋ ص١٤ سطر ٧: قولك: **الآية ينظر إليها في حين نزلوها** . . . . والصحيح: حين نزولها .

❋ ص ٢٩ سطر ٨: قولك: **وما زالت مناهجنا جارية على نهج الإسلاف** . . . والصحيح: الأَسلاف .

❋ ص ٢٩ فقرة ٣: قولك: **على الرغم من هذا العدد من المواضع التي جاءت فيه (لا) النافية** . . . والصحيح: التي جاءت فيها **أو** الذي جاءت فيه .

---

(١) ذو الإمامات الثلاث: ٦-٧

❋ ص ٣٩ سطر ٨: قولك: **على حد مجيئه في فعل التعجيب** . . . والصحيح: التعجّب .

❋ ص ٣٩: قولك: . . **وقد جاء خبرها فعلاً ماضيا لاتقطع خلافهم** . . . والصحيح: لانقطع .

❋ ص ٤٤سطر ١١: قولك: **أساطير الأوين** . . . . والصحيح: الأولين .

❋ ص ٤٨ الفقرة الأخيرة: قولك: **إن الأيسر من هذه كله** . . . والصحيح: من هذا كله .

❋ ص ٩٧ الفقرة ٤: قولك: **إذ يبتدئ المكلم كلامه** . . . والصحيح: المتكلم .

❋ ص١١٩: أوردتَّ نصّاً لأبي حيان ثم قلت: **فإذا كان الصبان يقصر ذلك** . . . والصحيح: أبو حيان .

❋ ص ١٢٠ سطر ٩: قولك: **إنما جاءني وزن أفعل فقط** . . . والصحيح: جاء على وزن .

❋ ص١٢٣ : أوردتَ قول لبيد: **لعمرك ما تردي الضوارب بالحصى** . . . والصحيح: ما تدري .

❋ ص١٢٨ سطر ٤: قلت: **وقد جاء أحد على هذا النحو في ثلاثة مواضع أخرى في القرآن** . . . ثمّ أتبعت ذلك بأربعة شواهد قرآنيّة، فالصحيح أن تقول: في أربعة مواضع .

❋ ص١٣٧ سطر ٥: قولك: **مبلغا بدفعهم إلى وصفه** . . . والصحيح: يدفعهم .

❋ ص١٤٩ سطر ٨: قولك: **وإنه لمن لعجب** . . . والصحيح: لمن العجب .

❋ ص١٤٩ سطر ١٠: قولك: **لا نجدهما إلا في كتب الصرف في هذا لاموضع** . . . والصحيح: الموضع .

❋ ص ١٥٢ سطر ٥: قولك: **ثم تكون الفصحية والشاذة** . . . والصحيح: الفصيحة .

❋ ص ١٥٧ الفقرة الأخيرة: قولك: **ومنهم بن لا يستضعفه** . . . والصحيح: من .

❋ ص١٦١ سطر ١١: قولك: **لم يلتفتوا إلى مجيئي (فإذا)** . . . والصحيح: مجيء .

❋ ص ٢٤٨: قولك: **كثيرا من الأوهام التي وقع فيه أسلافهما** . . . والصحيح: التي وقع فيها .

❋ ص ٢٥٥ الفقرة الأخيرة: قولك: **عرض فهما مذهب سيبويه** . . . والصحيح: عرض فيهما .

. . . . **فهذه** باقةٌ من الأخطاء الإملائية واللغوية والنحوية نهديها إليك أيها المؤلف وقد عفونا عن كثير . لأننا نريدُ هنا أن ننتقلَ بالقرّاء إلى أخطائك في رسم آيات القرآن الكريم . . يا من ترى القرآن هو الأقيس والأقوى

وتنعى على النحويين عدم تتبّعهم للقرآن تتبعاً حسناً . . فلينظر القرّاء إلى المواضع التالية من (النحويون والقرآن):

✻ ص١٩ سطر ٥: قولك: **بدليل قوله: (يحلون أساور من فضة)** .

✻ ص١٢٣: سطر ٩: قولك: **وقد حذف العائد من اسم الفاعل في قوله تعالى: "فاقض من أنت قاض"** .

✻ ص ٢٠١: قولك: **قوله تعالى "يرسل عيكما شواظ من نار ونحاس"** .

لقد أبدعتَ أيها المؤلف وتعدّيتَ الحدودَ في الإبداع حتى أتيت بآيات قرآنيّة من عندك لا توجدُ حتى في القرآن !

الأخطاء الإملائية في (ذو الإمامات الثلاث)

عصرَ المؤلفُ تلافيف دماغه واستفرغَ شآبيبَ بحثه واستقصائه فأخرجَ لنا خطأين اثنين في متن كتابنا (الحروفيون والقرآن)، وجعلَ يمضغُ اتهاماته فيهما ويمطّ الكلام عنهما حتى جعلهما مما لا يُغتفرُ لنا ولا ينفعُنا معهما عمل[1] . . والحقُّ أنّ المسألة لا تتعدّى خطأين مطبعيّين غير مقصودَين. الأول قولنا: **أليس ورودُ اللفظ . . . دليل على صحة استقراء الفراء**، فسقطت ألف النصب عن (دليل) . والثاني قولنا: **منهما إياهم بعدم الاطلاع على أربعة وعشرينا موضعا**، فزيدت الألف على (عشرين) . ومعلوم أنّ مثل هذه الأخطاء ممّا يجدرُ حمله على هفوة الطبع وسهو الخاطر . وعلى العموم فإنّنا قد أقمنا لأنفسنا العذر عن هذين الخطأين وغيرهما عندما قلنا في بداية كتابنا أنه (**نسخة أوليّة خاصة بالمؤلف**)، وذلك أننا نشرناها على شبكة المعلومات سريعاً –استجابة لطلب المحبّين والمريدين– دون تنقيحها تماماً، وإنّ كتاباً لا يقعُ فيه إلا خطآنِ مطبعيّان في نسخته الأوّليّة لَيندرُ جدّاً في عالم الكتب والتآليف.[2]

ولكنْ مهلاً . . إنّ مَن يتتبّعُ أخطاء الآخرين فلا يأمننّ أن يتتبّعوا أخطاءه أيضاً . . ونحن لا نظنّ المؤلف حين اكتشف الخطأين المذكورين وأسهب في وصفهما والنعي علينا بهما إلا أنّه كان في حالة من الثقة المطلقة بخلوّ كتبه المنشورة من الأخطاء وأنّه قد بالغَ في تنقيح كتابِ ردّه علينا ليجعله خالياً من الأخطاء كذلك فيسلم من التشهيرِ

---

[1] أنظر: ذو الإمامات الثلاث: ١٢١ و ١٢٣

[2] على أننا وجدنا في الكتاب بعد مراجعته سبعة أخطاء –بما فيها الخطآن المذكوران– وتم تصحيحُها مبكراً.. فلا قيمة عندنا ولا وزن لتنبيه المؤلف ولا اعتبار لاتهاماته.

والانتقاد . . ولكنْ ما بالُ (النحويون والقرآن) غارقاً بالأخطاء التي عرضنا بعضها آنفاً وهو كتاب قد خرج من المطبعة وخضع للمراجعة والتمحيص والتنقيح ولم يكن نسخة أوليّة؟ ؟ ثمّ ما بالُ كتاب (ذو الإمامات الثلاث) مليئاً بأنواع الخطأ كلها –كما سنرى– ؟ ؟ . . أكسيحٌ مُقعَدٌ وتنتقد العدّائين؟ وأعورُ مُطفأ العين وتتحدّثُ في جمال الحُور العِين؟ . . أم أنّك –أيها الحروفي– تأبى إلا أن تفضح نفسَك وتُظهرَ عفنك؟ !

سنمرّ هنا على بعض الأخطاء الإملائية في ردّ صاحبنا سريعاً لقلّة الفائدة من استعراضها غيرَ إظهار المزيد من عورات المؤلف في اللغة، وهو ما بتنا نشمئزّ منه، فمن ذلك:

* ص ٢٢: قوله (ذرك) في: 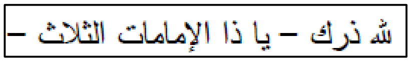
لله ذرك – يا ذا الإمامات الثلاث –

* ص٣٨: قوله (كا) في: 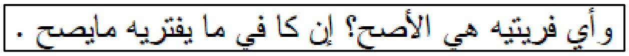
وأي فريتيه هي الأصح؟ إن كا في ما يفتريه مايصح .

* ص٥٣: قوله (أبدينا) في: 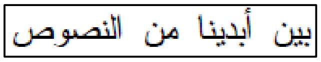
بين أبدينا من النصوص

* ص ٦٩: قوله (مفرعا) في: 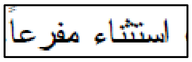
استتثاء مفرعاً

* ص ٧٠: قوله (بإمامتك) في: 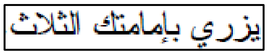
يزري بإمامتك الثلاث

* ص ٧٢: قوله (حمّل) في: 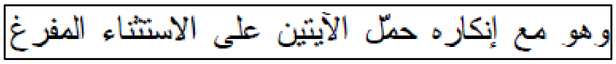
وهو مع إنكاره حمّل الآيتين على الاستثناء المفرغ

* ص ١٠٣: قوله (القرارات) في: 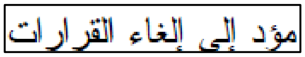
مؤد إلى إلغاء القرارات

* ص ١٤٥: قوله (فوردوه) في: 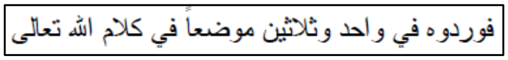
فوردوه في واحد وثلاثين موضعاً في كلام الله تعالى

* ص ١٥١: قوله (سبيويه) في: 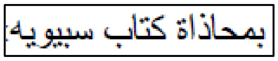
بمحاذاة كتاب سبيويه

* ص ١٦٣: قوله (لبس) في: 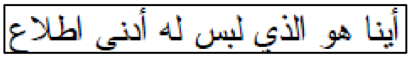
أينا هو الذي لبس له أدنى اطلاع

الأخطاء النحويّة في (ذو الإمامات الثلاث)

أنْ تكون نحويّاً تدرّسُ النحوَ لخمسين سنة ثمّ تكثر أخطاؤك النحوية فيما تكتبُ مما لا يُمكن حمله على هفوة الطبع أو سهو الخاطر –فتلك مهزلةٌ منك كنحويّ وكارثةٌ على طلاّبك . . فممّا جاء من تلك الأخطاء ما يلي:

أولاً: قوله في صفحة ٥٩: 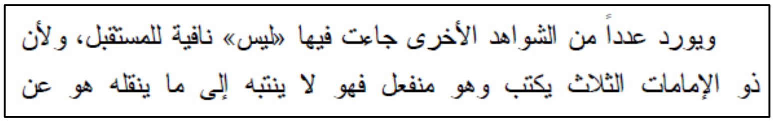
ويورد عدداً من الشواهد الأخرى جاءت فيها «ليس» نافية للمستقبل، ولأن ذو الإمامات الثلاث يكتب وهو منفعل فهو لا ينتبه إلى ما ينقله هو عن

(**ولأنّ ذو الإمامات**) . . هذا الخطأ يمكن أن يفضحه طالبٌ في الابتدائية يعرفُ أن اسم (أنّ) منصوب .

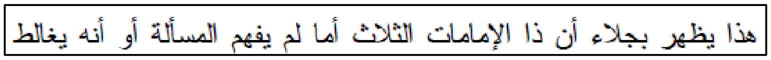

ثانياً: قوله في صفحة ١٠٠: هذا يظهر بجلاء أن ذا الإمامات الثلاث أما لم يفهم المسألة أو أنه يغالط إذا جاءت (إمّا) للتخيير وجب تكرارُها . . معلومة يعرفها طلاب الإعدادية ويميّزونها بسهولة . . فالصحيح أن يقال: إما لم يفهم وإما أنه يغالط .

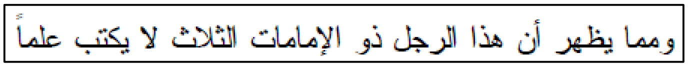

ثالثاً: قوله في صفحة ١٦٣: ومما يظهر أن هذا الرجل ذو الإمامات الثلاث لا يكتب علماً البدل يتبع المبدل منه في الإعراب . . تعلّمناها في مرحلة المتوسطة . فالصحيح أن يقال: هذا الرجل ذا الإمامات .

مشكلة المؤلف مع التذكير والتأنيث [1]

إنّ من أوضح العلامات على غربة متكلم العربيّة وأعجميّته عدمُ تمييزه في التعبير عن الجنس، فيجعل ضمير المذكر للمؤنث وضمير المؤنث للمذكر . . وهو خطأ نتساهلُ فيه مع الأجانب وهم يتعلمون العربيّة لعلمنا بصعوبة ذلك عليهم في أولى مراحلهم بسبب غياب التذكير والتأنيث في أغلب اللغات الأجنبيّة . . . لكنْ أن يقعَ في هذا الخطأ من يزعمُ أنّه قضى خمسين سنة في التأليف والتدريس والبحث اللغوي والنحوي، وأنه استدرك على الأوائل مئات الاستدراكات في اللغة، وأنّه واسع الاطّلاع على كلام العرب، وأنّه وأنّه . . . ثمّ يتكرّر وقوعه في هذا الخطأ في صفحات كثيرة من كتابه بما يُبعد احتمالَ الهفوة المطبعيّة أو السهو العارض . . . فإنّنا أمام قضيّة معقّدة تحتاجُ إلى دراسة وتحليل . . ولا نطيلُ على القرّاء في هذا الأمر كثيراً ولنستعرض بعض الشواهد والأدلة على ما نقول:

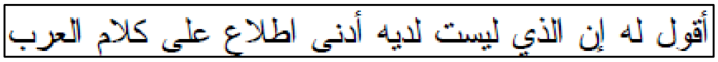

الموضع الأول: قوله: [2] أقول له إن الذي ليست لديه أدنى اطلاع على كلام العرب **ليست لديه اطلاع** ! . . نريدُ من القارئ أن يتأمل هذه التاء التي تفوحُ بالأنوثة بين هذا الحشد المذكّر من الألفاظ !

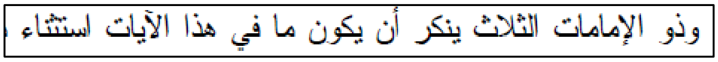

الموضع الثاني: قوله: [3] وذو الإمامات الثلاث ينكر أن يكون ما في هذا الآيات استثناء **هذا الآيات** ! . . ولولا أنّ المؤلف يُنكر التأويل لتأولنا كلامه على أنه أراد: أن يكون ما في الآيات استثناءً هذا !

---

[1] الأخطاء الواردة هنا هي جزء من الأخطاء النحويّة ولكنّنا أفردنا لها باباً خاصّاً لطرافتها !

[2] ذو الإمامات الثلاث: ١٤

[3] ذو الإمامات الثلاث: ٦٩

الموضع الثالث: قوله: (١)

> وقد أثبتُ عدداً من الأمثلة على الاستثناء المفرغ في الإيجاب، خطأها – ذو الامامات الثلاثة – وعدها مما هو جار على الاستثناء التام بنوعيه.

الإمامات الثلاثة ! . . هذا خطأ لا يقعُ فيه كثير من طلاّب المتوسطة بعد تعلّمهم العدد والتذكير والتأنيث .

الموضع الرابع: قوله: (٢)

> وفي هذا دلالة ظاهرة على مبلغ عقل هذا الرجل ذي الإمامات الثلاثة وعلى لون ذمته.

الإمامات الثلاثة ! . . أحسنت أيها المؤلف في تكرار هذا الخطأ، وكأنك بذلك تتضامنُ مع المبتدئين الأعاجم .

الموضع الخامس: قوله: (٣)

> على الرغم من هذا كله فإن ذا الإمامات الثلاث يتخذ من وقوفهم على هذا المسائل عند توجههم إلى إعراب القرآن حجة للدفاع عن النحويين.

هذا المسائل ! . . ولو كان في العذر متسعٌ لقلنا إنما أراد (المُسائل) ولكنْ من سيكون هذا المُسائل الذي يقف جميع النحويون عليه عند توجههم إلى إعراب القرآن ؟ ؟ !

الموضع السادس: قوله: (٤)

> هذه هو ذو الإمامات الثلاث.

هذه هو ! . . كأنّه أراد أن يصغّرنا ويضع من شأننا فأنّث اسم الإشارة إلينا . . فإن كان كذلك فقد كان يحسُنُ به أن يقول: هذه هي ذو الإمامات الثلاث . . حتى تكتمل العبارة ويتحقّقَ المُرادُ على أتمّ وجه !

وقفات أسلوبيّة مع المؤلف الحروفي

سنأخذ بعض الأمثلة على أسلوب صاحبنا في التعبير وطريقته في إدارة الكلام لنبيّن مدى حروفيّته، فمن ذلك قوله: (٥)

> وهو لا يدري أن الذم الزائد عن حده كالمدح الزائد عن حده، كلاهما يدل على فساد عقل مقترفه.

---

(١) ذو الإمامات الثلاث: ٧٤

(٢) ذو الإمامات الثلاث: ٨٦

(٣) ذو الإمامات الثلاث: ١٦١

(٤) ذو الإمامات الثلاث: ١٧٤

(٥) ذو الإمامات الثلاث: ٨

والحقّ أننا فعلاً لا ندري كيف يكون ذلك. . لأنّ المسلمين مأمورون أن يُثنوا على الله عز وجل كثيراً ويذكروه كذكرهم آباءَهم أو أشدّ ذكراً، فإن كان ذلك مدحاً زائداً عن حده، فهل يمكننا –على قول صاحبنا– الحكم بفساد عقول المسلمين الذاكرين الله كثيراً والذاكرات؟؟! . . وما الذي يربط المدح والذمّ بفساد العقل؟؟ أليسَ مردّهما إلى القلب صلاحاً وفساداً؟؟

وعلى أية حال فإنّ ما قرّره المؤلف يبدو صحيحاً وقد تحقّق أوّلَ ما تحقّقَ على صاحبه الذي لم يلبث أن قال وهو يتكلّفُ مدح القرآن والثناء على لغته وأسلوبه: (١)

> وما يرد في القرآن يخرج عن كونه لغة، وإنما يعلو ويقوى بكونه كلام الله تعالى.

يخرجُ عن كونه لغة، ولكنّه كلام الله. . أيّ دماغٍ قد اشتملت عليه جمجمتك أيها المؤلف؟! إنّك لتُغربُ في أسلوبك وتُغمضُ في تعبيرك أحياناً حتى يظنّ العامّة أمثالُنا أنّك لا تدري ماذا تقول. . وحاشاك ألفَ مرّة حاشاك! . . . ولكنْ يبقى أن توضح لنا: إذا لم يكن ما يرد في القرآن لغةً فلماذا تُكرّر دائماً احتجاجك بأنّ القرآن عربيّ مبين وأن ذلك قد ورد صراحةً في عشرة مواضع منه إلخ إلخ؟! بل كيف تنكرُ علينا الموافقة على أنّ بعض مفردات القرآن وأساليبه خارجة عن قياس اللغة، وها أنت تُخرج كلّ ما يردُ فيه عن كونه لغة أصلاً؟؟. . هل الحقيقة أنك أردتَ أن تُغرق في المدح لتخدعَ القارئ ففضحتَ نفسك لأنّك تكلّفتَ ذلك على غير اقتناع؟ أو أنّك جاهلٌ –كما نظنّ– ولا تدري ما تقول؟!

ومن ذلك قوله: (٢)

> ولماذا حين ألصقتها أنت الدواهي نفسها بعلي بن سليمان الأخفش

تأملوا في قوله (ألصقتها الدواهيَ) . . فقد جعلني هذا أتذكر قول الشاعر الذي حار فيه النحاة ثم تكلفوا له أخيراً توجيهاً نحوياً وهو قوله:

قالوا أتفرحُ بالأزواد تجمعُها   وهل تدومُ لك الأزوادَ والفرحا

---

(١) ذو الإمامات الثلاث: ٢٩

(٢) ذو الإمامات الثلاث: ٨٦

حيث وجّه النحاة نصب **الأزواد** الثانية على البدل من الضمير المفعول في (تجمعها) . . قالوا: وفائدة البدل هو التكرار فقط . أمّا صاحبنا فلم يشفِ غُلّته التكرارُ حتى جاء بالتوكيد المعنوي بعدها . . فيا لَهذه الدواهي التي أهمّت المؤلف هكذا !

ومنه أيضاً قوله في نهاية فصلٍ انفعل خلاله علينا فأزبد وأرعد: [1] والله المستعان على ما نقول.

وهنا لا بدّ لك أيها القارئ أن تتأمّل في هذا التعبير قليلاً . . ولا يذهبنّ بك ذهنك إلى أنّ المؤلف يدعو على نفسه . . أبداً . . إنّما هو تركيبٌ لطيفٌ مبتكرٌ، حيثُ أراد أولاً أن يستعينَ بالله علينا ولكنّ كرمَ أخلاقه وتنزّه جنابه أبيَا أن يأتي باللفظ على وجهه، فقلبه إلى ما ترى . . والمعنى في قلب المؤلف .

وكأنّ المؤلف أراد أن يقول: (**والله المُستعانُ على ما تصِفُون**)، ثمّ اختلطت هذه الآية عليه مع قوله تعالى: (**وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا تَعْمَلُونَ**)، وقوله: (**وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ**) . . فمزجَ بينها جميعاً فأخرج لنا هذا التركيب العجيب الذي أبدع فيه حقّاً وأقرّ به أعينَ طلاّبه ومريديه . . فلله درّه ! [2]

هذا ما انتقيناه من أخطاء المؤلف وأوهامه التي زخرَ بها كتابُ ردّه علينا . . ولم يكن رصدُ تلك الأخطاء عسيراً على البحث، لأنّ خطأ الحروفيّ غالباً ما يأتي وفي عنقه ناقوسٌ صغير ! . . فما عليك إلا أن تُحرّكه قليلاً حتى يدلّك على نفسه بجلجلته . . ولقد أغضينا عن كثيرٍ من مُجلجلات المؤلف إشفاقاً عليه وتوفيراً لوقت القارئ . . ولعلّ المؤلفَ أن يستجيبَ لدعوتنا القديمة بالرجوع إلى النحو ودراسته من جديد على المنهج الصحيح . . لأنّ الرجوعَ إلى الحقّ خيرٌ من المُضيّ في الباطل . . (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ) .

-تمّ-

---

[1] ذو الإمامات الثلاث: ٩٦

[2] جعلناها بالذال على لغة المؤلف. راجع الأخطاء الإملائية ص٣٧ من هذا الفصل.

المصادر والمراجع

١ . الإتقان في علوم القرآن (٤ أجزاء)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤ .

٢ . الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، ط٣، ١٩٩٦ .

٣ . إعجاز القرآن للباقلاني، أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف – مصر، ط٥، ١٩٩٧ .

٤ . إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د . عبد الحميد هنداوي، القاهرة، ط١، ١٩٩٩ .

٥ . البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، ١٩٩٩ .

٦ . الحروفيون والقرآن، أبو الخطاب الطائي الموصلي، ٢٠١٢ .

٧ . الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١١ جزءا)، للسمين الحلبي، تحقيق: د . أحمد محمد الخراط، ط١، دمشق، ١٩٩٩ .

٨ . ذو الإمامات الثلاث والنحويون والقرآن، د . خليل بنيان الحسون، ٢٠١٢ .

٩ . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، دمشق، ط١، ١٩٨٤ .

١٠ . كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨ .

١١ . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (٤ أجزاء)، ط٣، بيروت، ١٩٨٧ .

١٢ . المخصص (٥ أجزاء)، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٩٩٦ .

١٣ . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (في جزأين ومجلد واحد)، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٠ .

١٤ . معجم الصواب اللغوي (في جزأين)، د . أحمد مختار عمر وفريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨ .

١٥ . المقتضب لأبي العباس بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤ .

١٦ . النحويون والقرآن، د . خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١، ٢٠٠٢ .

المحتويات

المؤلف . . وأبو علي الفارسي . . ومسألة (النساء تأنيث غير حقيقي) ٤

غلطة (أسلوبيّة) ٧

القرآن وكلام العرب ١٠

الجواز على قبح ١٣

المؤلف . . وسيبويه ١٦

المؤلف وابن عصفور ٢٠

فعل الشرط مضارعاً والجوابُ ماضياً ٢٢

المؤلف . . وسرقة الآيات ٢٥

(ليس) ونفي المستقبل ٢٦

نماذج أخرى من التحريف ٢٧

وأوثر قليل عَلَى قليلين ٣٢

الأخطاء الإملائية في (النحويون والقرآن) ٣٤

الأخطاء الإملائية في (ذو الإمامات الثلاث) .٣٦

الأخطاء النحويّة في (ذو الإمامات الثلاث) ٣٧

مشكلة المؤلف مع التذكير والتأنيث ٣٨

وقفات أسلوبيّة مع المؤلف الحروفيّ ٣٩

المصادر والمراجع ٤١